وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: اقتصاد وتسيير المؤسسات
التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

"الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج Barro"

من إعداد الطالبين:
-بوعناني زهرة
-بن سعود حبيبة

تحت إشراف الأستاذ :
رملي محمد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 12-07-2021
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ ..... / الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ ..... / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ ..... / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

"يرفع الله الذين امنوا والذين أوتوا علم درجات"

سورة المجادلة الآية 11

قال الله تعالى:

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم"

سورة البقرة الآية 32

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

قال عليه الصلاة والسلام في حديث الصحيح

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه،فان لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا إنكم قد كافأتموه"

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز و جل"

بعد الشكر الله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا في انجاز هذا العمل .

قبل أن نمضي نتشرف بتقديم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى استأذنا الفاضل "رملي محمد"الذي اشرف على هذا البحث المتواضع ونشكره على صبره المحبوب بنصائحه فجزته الله عنا كل خير فله منا فائق الشكر والاحترام والتقدير لقوله صلى الله عليه وسلم "إن الحوت في البحر ،وطير في السماء ليصلون على معلم ناس الخير"

الحمد لله والصلاة على رسول الله

أما بعد بعد العناء والصبر والإخلاص والسنوات الطويلة

بعد خطوات في مسيرتنا الدراسية و ثمرة جهدنا ونجاحنا بفضل الله عز وجلى

كل إهداء والشكر والعرفان إلى الوالدين العزيزين كل من أمي الغالية التي دعمتني طوال تلك الأيام وسهرت من اجلي وكانت دعما لي رغم كل تلك السنوات ولا ننسى أبي الذي كان عونا في دراستي.

كل إهداء لإخوتي الذين كانوا لي عونا رغم كل الظروف.

كل إهداء لمن دعمني وسهر في تلقيني وتعليمي ولو حرف في حياتي الدراسية

إلى رمز الحياة والشجاعة الذين لا ننسى ذكرهم أقاربي أعزاء

إلى كل أساتذتي ولا ننسى الأستاذ المشرف على تخرجنا

الأستاذ"رملي محمد"

وبعد الصلاة والسلام على خير خلق الله رسول الله صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا عمل المتواضع إلى:

إلي حكمتي ....وعلمي وسندي ...وعلمي

حبيبتي...غاليتي

إلى وصية الرحمان ،إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أمي الغالية

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك من طريقي

ليسهل لي طريق المعرفة إلى حبيبي و ونيسي أبي الغالي

إلى قوتي وسندي وعزيمتي إخوتي الأعزاء و أخواتي العزيزات

والي زوجي العزيز

والى صديقاتي بالأخص: خديجة،فاطنة، مليكة

"[illegible]"

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	I
فهرس الجداول والإشكال.	III
مقدمة.	أ-ج
الفصل الأول:الجانب النظري للنمو الاقتصادي.	
تمهيد.	02
المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي.	03
المطلب الأول:ماهية النمو الاقتصادي.	03
المطلب الثاني:أنواع النمو الاقتصادي.	05
المطلب الثالث:مقاييس النمو الاقتصادي.	06
المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي.	07
المطلب الأول:النظرية الكلاسكية للنمو الاقتصادي.	07
المطلب الثاني:النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي.	12
المطلب الثالث:النظرية النيوكلاسكية.	15
خلاصة الفصل الأول.	25
الفصل الثاني:الجانب النظري للإنفاق الحكومي.	
تمهيد.	27

المبحث الأول:ماهية الإنفاق الحكومي.	28
المطلب الأول:مفهوم الإنفاق الحكومي.	28
المطلب الثاني:تقسيمات الإنفاق الحكومي.	30
المطلب الثالث:مبررات الإنفاق الحكومي.	35
المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي وأثاره على النمو الاقتصادي.	36
المطلب الأول:أثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.	36
المطلب الثاني:أثار الإنفاق الحكومي على المستوى قصير وطويل الأجل.	37
المطلب الثالث:أثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.	39
خلاصة الفصل الثاني.	41
الفصل الثالث:دراسة قياسية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (2019-1990)	55-43
الخاتمة العامة.	57
قائمة المراجع .	61
الملاحق.	65
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-2)	إحصائيات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.	40
(1-3)	دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة.	46
(2-3)	نتائج اختبار الاستقرارية.	48
(3-3)	نتائج تقدير نموذج ARDL.	49
(4-3)	نتائج اختبار ثبات تجانس الأخطاء العشوائية.	51
(5-3)	نتيجة الارتباط الذاتي للبواقي	52
(6-3)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.	52
(7-3)	نتائج مقدرات الأجل الطويل.	53
(8-3)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.	54

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.	10
(2-1)	محددات الطلب عند كينز.	13
(3-1)	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة.	17
(4-1)	مخطط سولو.	19
(5-1)	اثر زيادة معدل الاستثمار على كل منK وyوفق نموذج سولو.	21
(6-1)	اثر زيادة السكانية على كل من yوkوفق نموذج سولو.	21
(7-1)	معدل نمو راس المال الفردي	23
(1-2)	اثر زيادة الإنفاق على النمو الناتج المحلي الإجمالي.	37
(2-2)	تأثير الإنفاق الحكومي التوسعية على الناتج.	38
(3-2)	إحصائيات المفترضة للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.	40
(1-3)	نتائج تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات.	50
(2-3)	دالة الارتباط الذاتي الجزئي لمربعات البواقي.	50
(3-3)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.	51
(4-3)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.	54

المقدمة العامة

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا وهاجسا تسعى له جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافتها و أيدلوجياتها للعمل عل تحقيقها والبحث عن وسائل و العوامل التي من شأنها رفع معدل المستوى الفردي،و مجتمع ككل .وهو من المواضيع التي يشغل دول العالم ككل.

لنمو الاقتصادي أهمية كبير حيث يعتبر أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي حيث ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي،والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ،الاستهلاك ، الاستثمار ،والتضخم.

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي جزءا هاما من سياسة المالية .وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي باعتباره كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وحظيت هذه العلاقة اهتمام عدة باحثين والمختصين.

ولقد اعتمدت الجزائر على الإنفاق العام باتجاهيه الانكماشي و التوسعي من اجل تحقيق الاستقرار الكلي،فسياسة الاقتصاد الانكماشية اعتمدتها الجزائر في فترة التسعينات تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية للخروج من الأزمة التي عانت منها في فترة التسعينات ،وسياسة الإنفاق التوسعية فقط اتبعتها الجزائر في انطلاقا من 2001 ،مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي تحقق بفعل تحسن الأسعار النفط بداية من الألفية الثالثة .وكان الهدف الرئيسي و الأساسي لتنشيط الاقتصاد الوطني ورفع النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية.

1-تحديد إشكالية البحث:

من خلال التمهيد السابق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- هل هناك تأثير للإنفاق الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري؟

وينطوي على الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ماذا يقصد بالإنفاق الحكومي ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟

2-فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ،نبرز الفرضيات التالية:

-نقصد بالإنفاق الحكومي بمجموعة من الأموال التي تنفقها الدولة من اجل إشباع حاجيات المجتمع.

-هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي .

-الإنفاق الحكومي يساهم فعليا في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.

3-أهمية البحث:

يعد الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي. وذلك ما وجه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصاد المهمة.وبخلاف ذلك فأن توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الاقتصادية غير حيوية ولا تدر الإيرادات الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة ،ومن ثم قد يتسبب في حصول ركود اقتصادي ،فمن هذا المنطلق جاء البحث ليبين مدى إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال أدوات الإنفاق الحكومي في الجزائر.

4-هدف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول للأهداف التالية:

- إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر للقياس الأداء الاقتصادي.
- معرفة الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كمحرك للنشاط الاقتصادي .
- دراسة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.
- دراسة تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي للجزائر .

5-منهج البحث:

من أجل الوصول للنتائج وحل إشكالية البحث استعنا بما يلي :

-المنهج الوصفي التحليلي ،من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي ،وتوضيح العلاقة النظرية بينهما .

-المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة المدروسة استنباط النتائج،و ذلك باعتماد المنهج قياسي لبناء نموذج قياسي ،وتحليل النتائج.

6-صعوبات البحث:

عند إجراء هذه الدراسة وجهتنا عدة صعوبات من أهمها :

- المراجع في الجانب النظري ،وخاصة ما تعلق منها بالجانب التطبيقي.
- قلة البيانات الإحصائية الدقيقة والكافية لإجراء الدراسة .
- ضيق الوقت الأمر الذي ضاعف الجهد في جمع المعلومات عن الموضوع.

7-موقع البحث بالنسبة لدراسات السابقة :

- دراسة (Ram ;1986): باستخدام معادلتي لتحديد النمو الاقتصادي ،الأول استخدم الإنفاق الحكومي ،والثانية تستخدم الإنفاق الخاص كمحدد للنمو ،وكلتا المعادلتين استخدم بيانات 115 دولة وذلك لفترة 1960-1980 وكان أهم النتائج التي توصل لها الباحث إن للإنفاق العام أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة وثانيا أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.
- دراسة (Barro ;1990):المعنونة بالإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو الذي يعد من أبرز النماذج التي أعطت للحكومة دورا كبيرا في النمو الاقتصادي،وتوصل إلى ما يعرف "بقانون بارو "نسبة إلى المعايير التي وضعها الاقتصادي" Barro" حيث يعتبر النشاطات الحكومية مصدرا للنمو الداخلي . وبنص هذا القانون على أن القيمة أو الحجم الأمثل للإنفاق يكون عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي لهذا الإنفاق تساوي واحدا صحيحا.
- دراسة (ينبري)المعنونة بالعلاقة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970_1998وهدف الباحث إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة بين الإنفاق الاستهلاكي والحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السعودية ،وقد قام الباحث بتقدير الإنتاج الحكومي ،وتقدير مدى الإنفاق الحكومي

على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي وقد استخدم أسلوبا حديثا من خلال اختبار قانون "بارو" الذي بنص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح ،وقد توصل إلى الإنفاق الحكومي في المملكة السعودية منتج حيث أن القيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق موجبة 0.387 والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو 29%نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي 23%.

- وفي دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي خاصة باقتصاد المملكة العربية السعودية النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي دراسة علمية درست هذه الورقة البحثية أثر أنواع الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1969-2010 معتمدة على نماذج قياسية ،لتقدير أثار توظيف النفقات في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة.وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاستثمارات العامة المحلية في عملية تحفيز النمو الاقتصادي إضافة إلى أهمية الإنفاق على الرعاية الصحيحة في تحديد النمو الاقتصادي ،كما تشير النتائج في الأمد الطويل على إنتاجية الإنفاق على قطاع السكن .مؤكدة على وجوب الانفتاح التجاري لمساندة النمو الاقتصادي وتعزز هذه النتائج الدور الفعال للإنفاق الحكومي في تحديد النمو الاقتصادي في السعودية.
- دراسة (داغر و محمد):المعنونة بالإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا،هدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتجية الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية ومدي تأثيره في النمو الاقتصادي توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها ارتباط إستراتجية الإنفاق العام في ليبيا ارتباطا وثيقا بمدى توفر الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور مستوى توفر الإيرادات. وأشارت الدراسة القياسية المستندة إلى منهج سببية غرانجر إلى وجود تأثير للإنفاق العام في مشروعات البنية التحتية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة 1970-2004 على رغم من انخفاض حجم التكوين الرأسمالي الثابت قياسا إلى إجمالي الإنفاق العام .ويوصي الباحثان بمشاركة القطاع الخاص كليا أو جزئيا في تمويل وإنشاء مشروعات البنية التحتية ،مع إعطاء أهمية أكبر لتراكم الرأسمالي في مشروعات البنية التحتية ،على اعتبار إن مشروعات البنية التحتية تتميز بأنها ذات كثافة رأسمالية عالية .

8-مخطط الدراسة:

تطرقنا في البحث إلى ثلاثة فصول:

-الجانب النظري للنمو الاقتصادي.

-الجانب النظري للإنفاق الحكومي.

-دراسة قياسية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج Barro.

الفصل الأول:
الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد إذ يمثل الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم بها إدارة الحكومات وتتطلع إليها الشعوب ،وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع .

ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية،والبحث العلمي والصحة والتعليم .

ونحن سنحاول في هذا الفصل أن نعطي تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره ومؤشراته وكذا ابرز النظريات والنماذج التي جاءت بها .

من خلال :

- المبحث الأول:مدخل لنمو الاقتصادي
- المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم ،ونظرا لأنه مقياس يعبر عن مدى زيادة المحققة في الإنتاج بلد من السلعة والخدمات المختلفة كما انه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى نشاط الاقتصادي .

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

اختلفت تعار يف ومفاهيم النمو الاقتصادي وتطورت البحوث في شانه بدءا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة ومن بين التعاريف نذكر:

- **Dominick Salvatore** :يعرفه بأنه العملية التي بموجبها تحدث الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أ و الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن و من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية. (Dominick1992 p. 4)
- **Peterso:** يعرفه بأنه حدوث الزيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات وكذلك الزيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات
- الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد ويمكننا القول بصفة توسعية إن النمو الاقتصادي: هو محطة لتوسع الاقتصادي المتتالي ، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ،فانه يأخذ يعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل النمو الدخل الفردي ووفقا لما سبق فان النمو الاقتصادي يتجلى في : (محمد 2017 ص13)
- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.
- على انه الزيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض السلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد ،تساهم هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي ،التنظيمات المؤسساتية و الإيديولوجية التي تتطلبها."(simon, 1973, p. 247)

ومن هذا التعريف نستنتج مجموعة من السمات :

1. التركيز على النمو الطويل الأجل وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر .
2. دور التقانة المركزية في النمو طويل الأجل .
3. ضرورة وجود تكيف مؤسسي و ايدولوجي مما يظهر أهمية نظام المؤسساتي في عملي النمو. (محمد أحمد، 2017ص 13-14)

- هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي.(بحث حول النمو الاقتصادي)
- هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (ايمان، علي عبد الوهاب، و محمد عبد العزيز، 2009، صفحة 71)
- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

ويمكن القول أن:

- ✓ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي.
- ✓ النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة مؤقتة.
- ✓ بالنسبة ل**Rémon BARE**: عرف النمو الاقتصادي على انه عبارة عن زيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان.
- ✓ أما **Franswa Bérro** فيرى أن النمو عبارة عن الزيادة الحاصلة خلالا فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في لبلد ما. (صبحي، صفحة 139)

❖ ومن التعريف يمكن استخلاص:

1) عناصر النمو الاقتصادي:

أ-رأس المال: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في زمن معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، و على توسيع النتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة الأخرى.

ب-**التقدم التقني** :ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ت-**العمل**:هو مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. (صليحة،2009-2010، ص 4)

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تطمح له كل الدول بلا استثناء وتسعى لتحقيقه،و في ما يلي نتعرف على أنواعه.

1) النمو التلقائي:

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي بفعل قوى السوق التلقائية ، ودون إتباع التخطيط العلمي ، ويكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق ، ويعتبر النمو التلقائي من نوع بطيء والتدريجي و المتلاحق ، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل دورات الاقتصادية ، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية ، مما يجعله يتمر بصفة استمرارية .

2) النمو العابر:

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة ،في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو ويتصف هذا النمو بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار ، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية .

3) النمو المخطط:

ينتج بسبب عملية تخطيط الشاملة للاقتصاد القومي ، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل ، حيث ينمو الاقتصاد بناءا على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويرتبط النمو المخطط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين .(ماجد،2008،ص17-18)

المطلب الثالث:مقاييس النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة في حجم الاقتصادي وبناءا على ذلك فان قياس التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي المعبرة عن ذلك النشاط،ولقياس ذلك النمو يمكن التمييز بين ثلاث مقاييس :(الماحي،2010،ص171-173)

1-المعدلات النقدية للنمو: يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، بعد تحويل المنتجات العينية و الخدماتية لما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل و الأفضل رغم التحفظات عليه كالسوء التقدير وإغفال اثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية:

أ-معدلات النمو بالأسعار الجارية: وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد،وتنشر بياناته سنويا ,هكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استنادا لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة

ب-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:نظرا لان الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار وذلك أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج- **معدلات النمو بالأسعار الدولية**: يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات حول التجارة الخارجية.

2.المعدلات العينية للنمو :نظرا لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الضروري استخدام مؤشرات المعدلات نمو المتوسط نصيب الفرد حيث نقيس هذه المعدلات نمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات النمو

السكان ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية كالعدد الأطباء لكل ألف نسمة.

3. مقارنة القوة الشرائية : تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم نقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف إسنادا لذالك المقياس. (محمد و سهير،1999،ص119-121)

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حضي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي ، وتم تناوله من عدة مفكرين واقتصاديين ،لذا فإن مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مراحل تطور الفكر الاقتصادي ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة ،سنستعرض نظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية والنظرية النيوكلاسيكية .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية لنمو الاقتصادي

في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 عرف العالم تغييرا جذريا بعد الثورة الصناعية حيث عرف العالم الاقتصادي تغيرا من وسائل بسيطة إلى وسائل أكثر دقة ومنه ظهرت فيه أفكار بسيطة ونظريات علماء ومفكرون ساهموا في تطور جانب الاقتصادي من بينهم Adam Smithو David Ricardo وMalthus و Karl Marxحيث اعتمدوا في دراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية على نظريات و من بينها النظرية الكلاسيكية .(صختري محمد،2019)

مبادئ النظرية الكلاسيكية :

1)-البحث عن التوازن: يعد التوازن من المبادئ الراسخة التي أرستها الكلاسيكيّة القديمة وتابعتها من بعدها المدرسة الكلاسيكية الحديثة في الاقتصاد المدرسة الكلاسيكية إذ تهتمّ أكثر بمفهوم التوازن في إطار ساكن حيث إنّ التوازن يكون جزئيًّا (عرض = الطلب على

السلعة) أو عامًّا شاملًا وذلك لتأكيد الترابط بين الأسواق المختلفة لتلبية احتياجات المستهلك وتحقيق الربح في آن معًا.

2)-التساوي للأسواق: وهو قانون يُمثّل أهمّ مبادئ وقوانين الكلاسيكيّة الاقتصاديّة، حيثُ يحرص الكلاسيكيّون من خلاله على خلق مُساواة عادلة في مُعادلة العرض والطلب، فالعرض يخلق الطلب المساوي له؛ أي أنّ العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وإنّ الطلب تابع له، وعلى ذلك لا يكون هناك أيّ فائض في الإنتاج، بل يكون التوازن الدقيق بين كل من العرض والطلب.

3)-التوظف الكامل: وهو من المبادئ النظرية الكلاسيكيّة الأساسية التي تهتم بتوظيف الأفراد، من خلال استخدام العمالة وعناصر الإنتاج بشكل كامل لتحقيق إلغاء البطالة الإجبارية في المجتمع، فسيادة البطالة على نطاق واسع أمر نادر الوقوع وهي بطالة جزئيّة، وإن كان لا بدّ من ظهور بعض ملامح البطالة فإنّها ستكون إمّا بطالة اختياريّة أو موسميّة أو احتكاكية .

4)-إدارة النشاط الاقتصادي: تنطلق هذه الخاصية من مبدأ أنّ قوى العرض والطّلب في السوق هي المسؤولية عن تحقيق التوازن في الاقتصاد، فتوضيح رغبات المستهلك وكمياتها بشكل دقيق وقيم المنتج وخصائصه التي تكون مبنية على أساس رغبات المستهلك، وهذا ما يدفع أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى نبذ دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي.

تحليل أبرز المفكرين اقتصاديين للنمو الاقتصادي:

- **تحليل Adam Smithللنمو الاقتصادي:**

مثلت أراء Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم 1776" بداية التفكير الاقتصادي وتفسير النمو الاقتصادي ومحدداته كما انه من جهة أخرى اعترف بأهمية القطاع الزراعي كمطلب أساسي في عملية النمو داخل المجتمع وركز أيضا على القطاع الصناعي الناتج عن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل حيث تركز اهتمامه على العناصر التي تعزز النمو في إنتاجية العمل وهنا يدخل دور تراكم رأس المال وذلك لاعتقاده بان عنصر الأساسي في النمو إنتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي بدوره يعتمد على تراكم رأسمالي كما انه ربط بين

التخصص وتقسيم العمل الذي ينجم عنه حجم كبير الإنتاج وبين حجم كبير من الإنتاج وبين حجم السوق الذي قد يعطل حركة النمو الاقتصادي ولذلك فهو ينادي بحرية التجارة والتبادل الدولي من اجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية واعتبر سميث إن التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومصدره الادخار الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية وان معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار.(خلف،2006،ص 115)

حسب Adam Smith فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في: **الأرض، العمل، رأس المال،** حيث تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي :(فتح الله،ص 108)

$Y=f(L،K،N)$

- Y الإنتاج
- Lالعمل
- Nالأرض

حيث يرى Adam Smith إن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية التفاضل دالة الإنتاج للزمن كما يلي :

$$\frac{dY}{dt}=\frac{df}{dL}\times\frac{dL}{dt}+\frac{df}{dK}\times\frac{dK}{dt}+\frac{df}{dt}\times\frac{dN}{dt}$$

حيث: $\frac{dY}{dt}$ معدل نمو الناتج الثانوي

$\frac{df}{dL}$الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{df}{dN}$ الانتاجية الحدية للأرض

ويشير Adam Smith إلى تراكم النمو الاقتصادي بان نتيجة لتقسيم العمل حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج وخاصة عند قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من

رأس المال وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق ويمكن تلخيصها فيما يلي :

الشكل (1)تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

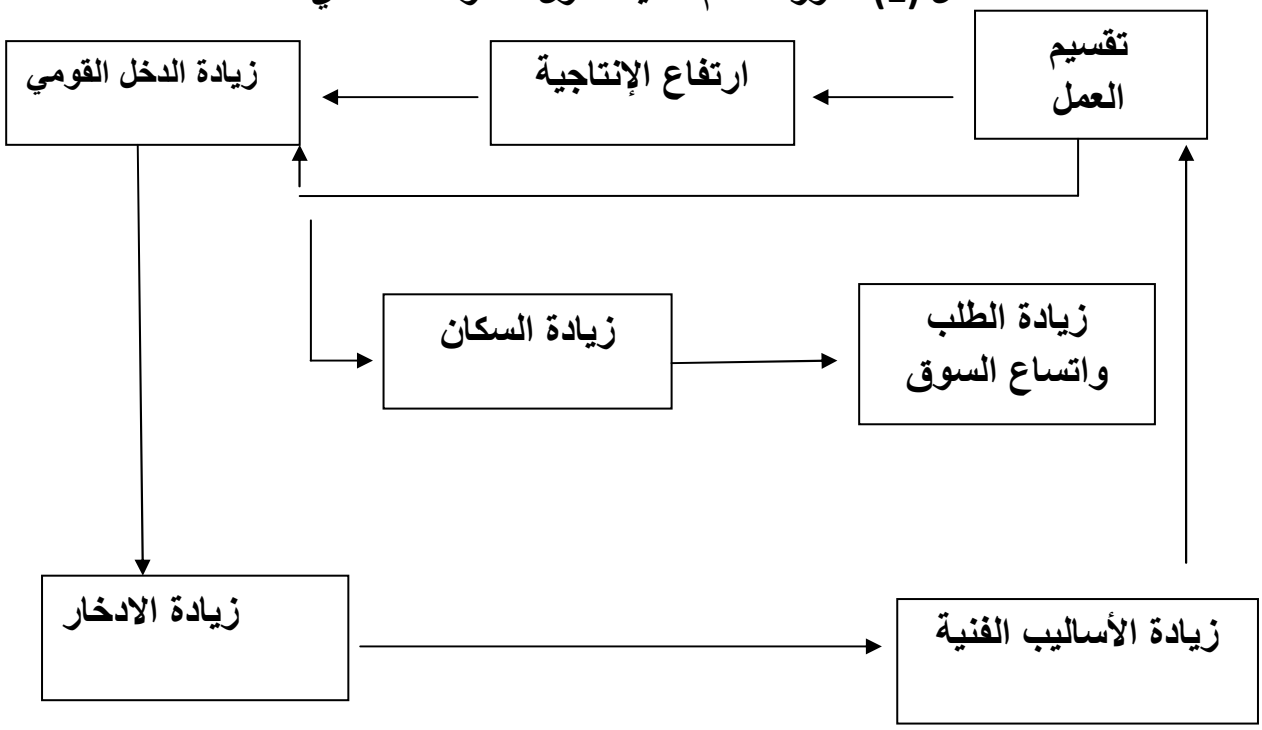

المصدر (سالم ومحمد،1988ص 61)

تحليل David Ricardo للنمو الاقتصادي:

عملRicardo على تعميق أفكار المدرسة الكلاسيكية وجعلها أكثر قوة .ويعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية بعد سميث وارتبط باسمه العديد من الأفكار الاقتصادية منها ما يخص الأجور والريع والتجارة الخارجية .أما فيما يتعلق بأفكاره حول عملية النمو فإنه يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم إلا أنها تخضع لقانون "الغلة المتناقصة" وجاء هذا الافتراض عند **Ricardo** نتيجة لعدم إعطائه أهمية تذكر دور التقدم التكنولوجي .(خلف،2006،ص 115)

إضافة انه قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

أ- **الطبقة الرأسمالية:**

تعتبر هذه الطبقة ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية، ويوفرون أجورا للعمال ومستلزمات هذه العملية حيث إن هذه الطبقة

تستهلك جزءا قليلا من دخلها والباقي يتحول للادخار الذي يعتبر الأساس لتراكم رأس المال . وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.

ب- الطبقة العاملة:

تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأسماليين مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية وتنفق طبقة العمال كل دخلهم على الضروريات ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجور فعند زيادة الأجور فوق أجر الكفاف فإن هذا سيؤدي لزيادة السكان وزيادة عرض العمل، مما يؤدي لانخفاض الأجور لمستوى أجر الكفاف.

وعند انخفاض مستوى الأجور دون مستوى الكفاف يؤدي ذلك لانخفاض السكان وقلة عرض العمل مما يؤدي لارتفاع الأجور وصولا لمستوى أجر لكفاف .(خلف،2006،ص 111-112)

ت- طبقة ملاك الأراضي :

تعتبر هذه الطبقة غير منتجة ويحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم .كما أن هذه الطبقة تنفق كامل دخلها على الاستهلاك .(خلف،2006،ص 115-116)

كما يعطي **"David Ricardo"** أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي ،وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل مهم للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار مواد الغذائية ،مما يسمح لها من مساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل .

- **تحليل Malthusللنمو الاقتصادي**

اختلف" **Malthus"** مع بعض الكتاب الكلاسيك و ذالك بخصوص عملية النمو وجاء بآراء مهمة للنمو الاقتصادي وركزت أفكاره وأطروحاته على جانبين رئيسين وهما نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية ،وبذلك

يعتبر"**Malthus**"الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لان الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ)

تتلخص نظرية"**Malthus**" التي طرحها عام 1798 في إن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية،وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "32،16،8،4،2،1" وهكذا،بينما تزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالناتج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية"8،7،6،5،4،3،2،1" وهكذا،وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجاعات وآفات اقتصادية

يؤكد **"Malthus"**بان نمو السكان يحيط النمو الاقتصادي،وان نمو الموارد في هذي الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال ،وذلك لان أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد،والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف .

المطلب الثاني : النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي

- **تحليل كينز:**

ظهرت النظرية الكنزية على اليد الاقتصادي الشهير"جون مينارد كينز"وبرزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد والتي أعادت اعتبار إلى الاقتصاد الكلي وهذه النظرية ترتكز على الصلة بين الكمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات التوظيف الأموال واستخدام والأسعار مما يعتبر أساس الاقتصاد الموسع الحديث .

- **فرضيات النظرية الكينزية:**

يعتمد كينز في فرضيته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها تلك النظريات السابقة ، وأهم الظروف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم العربي سنة 1929والتي من مظاهرها حدوث الكساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) وتوقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي وبالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض مستويات الأسعار وقام على الفرضيات التالية :

1.يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل ويستمر ذلك لفترة طويلة .

2. لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وان توازن سيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس .

3. وجوب تدخل الدولة لإعادة توازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه.

4. الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العرض.

حيث اعتبر كنيز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة الفائض في العرض وحلها يتطلب تحريك الطلب ليتحرك العرض وبالتالي استعادة النمو وحسب كينز يجب تحديد محددات الطلب الكلي

والمخطط التالي يوضح ذلك :

الشكل(2)محددات الطلب عند كينز

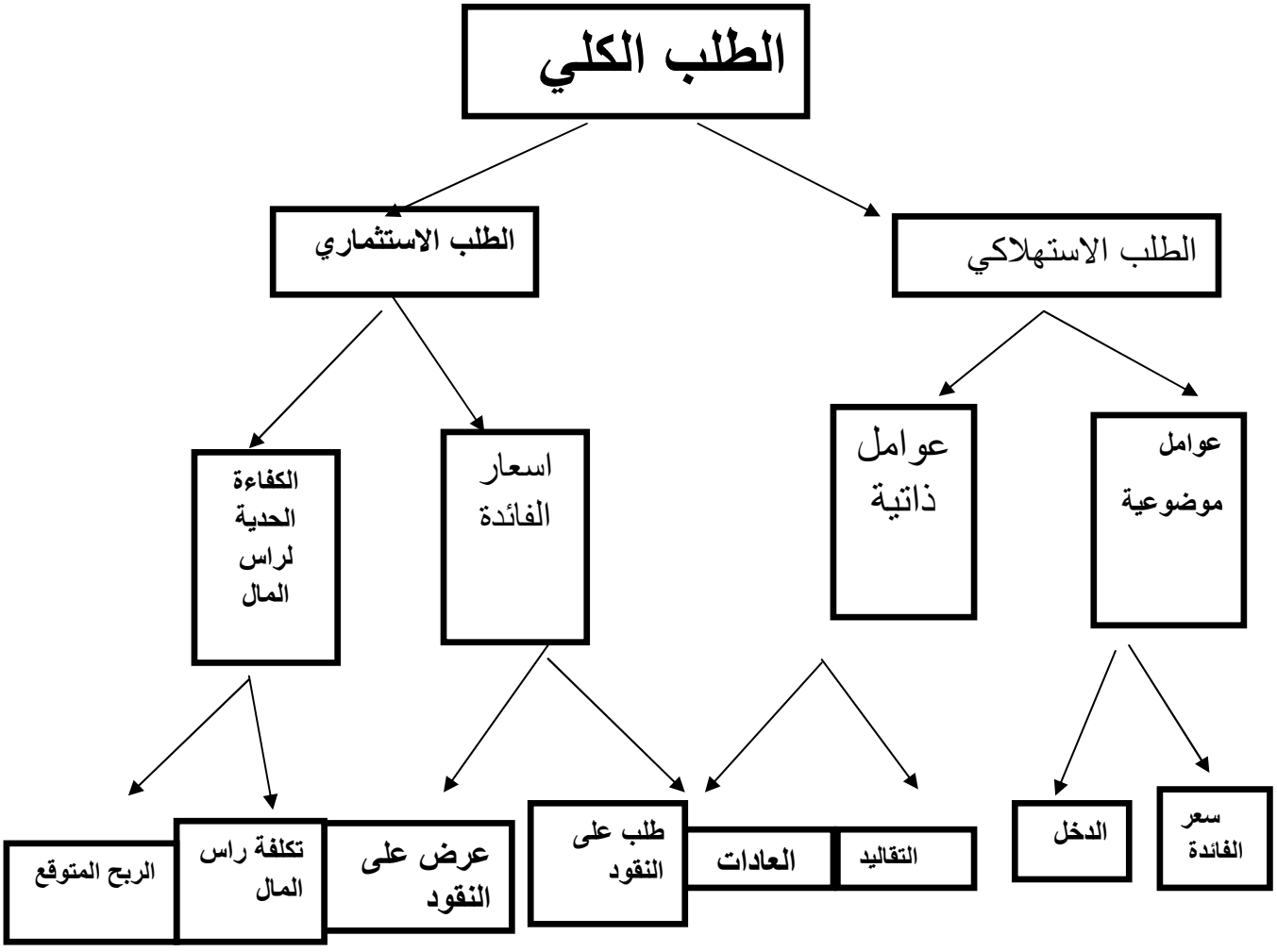

المصدر: (بلعزوز،2004)

حسب المخطط:

تحريك الطلب الكلي يكون إما بطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتحريك سعر الفائدة أو بتحريكهما ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال "استحالة تحريك الطلب عن طريق الخاص في ظل الأزمة مثل أزمة الكساد1929. واقترح حلا للمشكلة من خلال تدخل الحكومة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي ،حيث أن الإنفاق الحكومي يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه "يرفع دخل المستهلكين"، كما انه يحرك الطلب الاستثمار الخاص بسبب"زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص ، الطلب الاستثماري العام وقد وضع "كينز" شرطا لهذا :يجب إن يخصص إما للاستهلاك العام " زيادة أجور العمال زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية تقديم الإعانات للعاجزين" أو يخصص في الاستثمارات العمومية "بناء الطرقات والموانئ،مدارس مستشفيات".(فليح،2006،ص122)

- **نظرية Domar-Harrod :**

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال التلف من السلع الرأس المالية "المباني ،المعدات ولأدوات " حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي ولهذا فان النظرية التي صاغها كل من Harrodو Domar والتي عرفت فيما بعد باسميهما والتي كانت تستند إلى التحليل الكنزي الساكن ، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر . إن معدل النمو الاقتصادي (g)عبارة عن النسبة المئوية للتغيير في الدخل الوطني (y)،مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (v)، فإذا كان(k)هو رأس المال وSهو الادخار الإجمالي وهو نسبة (S)من الدخل الكلي وإذا كان الاستثمار عبارة عن

التغير الحاصل في رأس المال وبفرضيته إن استثمار المحقق يساوي دوما الادخار(S=I) يمكن كتابتها كالأتي :

g= $\Delta k/Y$.....(1)

V=k/Y=Δk/Δy.....(2)

S= sY..... (3)

I=ΔK .....(4)

S=I .....(5)

I=ΔK=VΔY=sY=S.....(6)

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1) نستنتج العلاقات التالية :

ΔY/Y=s/V .....(7)

g =s/V .....(8)

تشير العلاقة الاخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s)ومعامل رأس المال (k) الناتج (V)وبشكل أكثر دقة فانه في غياب الحكومة فان معدل النمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجماليGNP كلما أدى ذلك هذا الأخير ويربط سلبا بمعامل رأس المال الناتج في ارتفاع يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي GNP .

المطلب الثالث :النظرية النيوكلاسيكة في النمو الاقتصادي

بعد الاستنتاجات التي قدمها "هارود –دومار " بدأت وكأنها متشائمة إلى حد كبير وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان على يد " روبرت سولو"

فقد لاحظ إن خاصية حافة السكين التي جاء بها "هارود –دومار " القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال ، وليس عن القصور الذاتي لنظام الرأسمالي فإذا لم يكن عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة كما افترضه نموذج "هارود –دومار ولهذا اقترح "سولو"إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وافترض كذلك إن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت nوان تراكم الرأس المالي هو نسبة ثابتة من الدخل K=s Y وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال لإنتاج بدالة متجانسة خطيا Y= F(K,L)تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل .(DAVID & RUDIGER, 2002, p. 297)

- **نظرية solow**: قام بنشر بحثه تحت مساهمات في النظرية النمو الاقتصادي عام 1956تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل وكان الهدف الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي :

لماذا هناك بلدان غنية جدا وبلدان أخرى فقيرة ؟ وما هي أسباب هذه الفرو قات ؟

افتراضات النموذج:.(DAVID & RUDIGER, 2002, p. 297)

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن النموذج هاود _دومار هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال فعن طريق المعاملات الفنية للنتاج أي نسبة (K/L) يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن ، وأخذ كذلك دالة كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y=F(K,L) = k^{\alpha} l^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد،ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل أي عندما ينمو السكان بالمعدلn فان عرض العمل ينمو بنفس المعدل nونكتب :

$$\frac{dlogl}{dt}=\frac{\frac{dL}{L}}{dt}=\frac{\dot{L}}{dt}=n\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقض الغلة وقانون تناقض المعدل الحدي للإحلال
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، و ان معدل العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما .
- التكنولوجيا متغير خارجي.

النموذج القاعدي لسولو:

➢ **التحليل الرياضي:**

$$y=\frac{Y}{L}=\varphi(K)$$

$$\rightarrow \varphi(K)=K^{\alpha}\dots\dots\dots\dots\dots\dots(3)$$

الشكل (3) دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة

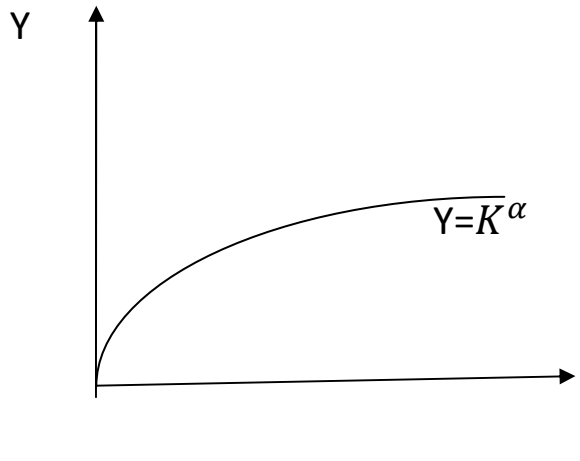

دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس $Y=K^{\alpha}$

ذات غلة حجم ثابتة.

هذا المنحى يوضح تناقص مرد ودية رأس المال الفردي (Michel, 1998) .

المعادلة الرئيسية الثانية في النموذج "سولو"تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن حيث لدينا

$$K = \frac{dk}{dt} = I - \delta k \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ومنه فان التغير النسبي في الرأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال – الامتلاك بنسبة ثابتة -وبما أننا تحت الظل فرضية الاقتصاد المغلق فان التوازن يقتضي تساوي الاستثمار *I* مع الادخار –توازن في سوق السلع والخدمات وتكتب المعادلة التالية :

$$I = S = sY$$

$$K^{\cdot} = sY - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$K = \frac{K}{L} \rightarrow \log(K) = \log(K) - \log L$$

$$\frac{\mathrm{d}\log \mathrm{k}}{\mathrm{dt}} = \frac{\mathrm{k}^{\cdot}}{\mathrm{k}} = \frac{\mathrm{K}^{\cdot}}{\mathrm{K}} - \frac{\mathrm{L}^{\cdot}}{\mathrm{L}} = \frac{\mathrm{sY} - \delta \mathrm{K}}{\mathrm{K}} - \frac{\mathrm{L}^{\cdot}}{\mathrm{L}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وحسب المعادلة*(2)* التي تعطينا معدل النمو عنصر العمل عبر الزمن –بافتراض التوازن في سوق العمل –فإننا نكتب :

$$\frac{\mathrm{L}^{\cdot}}{\mathrm{L}} = \mathrm{n} \rightarrow \frac{\mathrm{d}\log \mathrm{L}}{\mathrm{dt}} = \mathrm{n} \rightarrow \log \mathrm{L} = \int \mathrm{ndt} = \mathrm{nt} + \mathrm{C}_0$$

$\rightarrow L_{t=e^{nt+c_0}}$,$L_{0=e^{c_0}}$

$\rightarrow L_{t=L_0} \quad e^{nt}$

ومنه تصبح المعادلة (6):

$$\frac{K^{\cdot}}{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{sY}}{\mathrm{K}} - \delta - \mathrm{n} = \frac{\mathrm{sY}}{\mathrm{K}} - \delta - \mathrm{n}$$

وهو ما يعطينا المعادلة الدينامكية الأساسية لنمو معدل رأس النمو المال الفردي

$$k^{\cdot} = s \cdot \varphi(k) - (\delta + n) \cdot \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيتان لنموذج "سولو " هما *(7) (3)* فان كل اقتصاد ينطلق من الحالة الأولية الأصلية فان المعادلة الأولى تعطينا من اجل كل فتر كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار والمعادلة الثانية تعبر عن طريق التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال إذن باستطاعتنا مجارات النمو الاقتصادي عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلتين .

الشكل(4)مخطط سولو

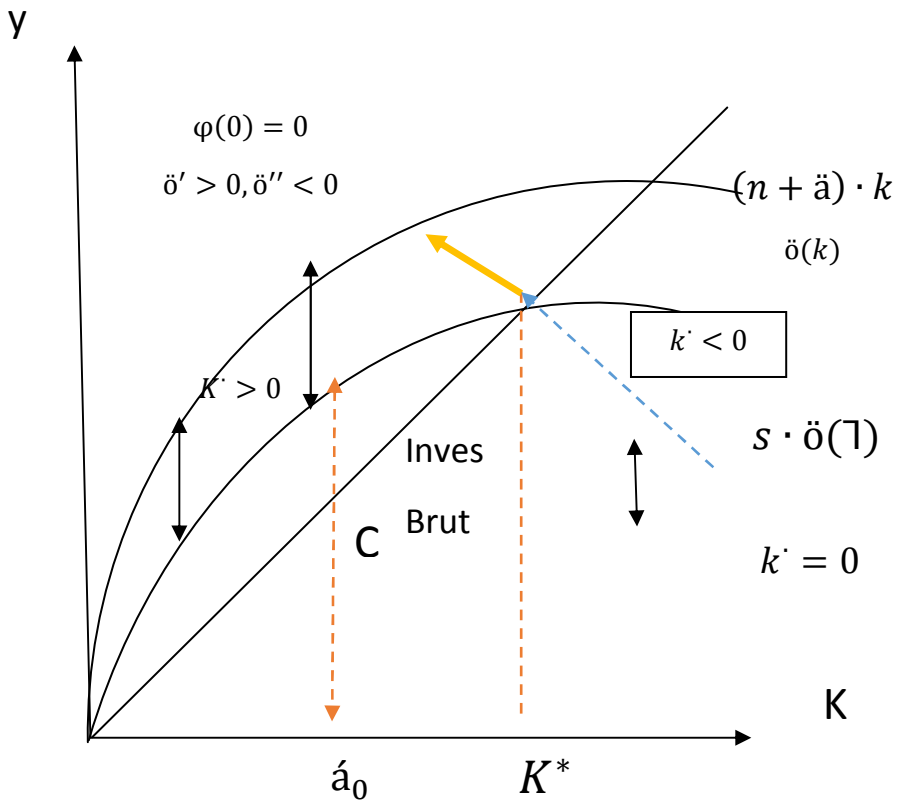

يلخص هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جدا كل المعطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفرد بحيث تعطى نسبة التغيير في K بالفرق بين منحنين $[(\boldsymbol{n}+\boldsymbol{\delta})\cdot\boldsymbol{k}]$

$[s \cdot \varphi(k)]$ *وعدد تقاطع المنحنين يعطينا:*

$$\frac{k^{\cdot}}{k} = 0 \rightarrow K^{\cdot}, K = K^{*}$$

وهي الحالة التوازنية وخارج هذه الحالةيكون لدينا

$K_0 > k^{*} \leftrightarrow k < 0$

$$k_0 \quad < k^{*} \leftrightarrow k^{\cdot} > 0$$

وفي هذه الحالة الأولى رأس مال الفردي في الاقتصاد يتزايد ، ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز تقوية رأس المال في الاقتصاد أما في الحالة الثانية فان رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال .

التوازنات المقارنة :

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة التطور رأس المال الفردي انطلاقا من حالة التوازن وذلك اثر الصدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية:

أ- **اثر الزيادة في معدل الاستثمار**:إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقًا من حالة التوازن

$$(s \rightarrow s' \quad > 0)$$

فان هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو : ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من *(k)*و *(y)*؟

ويمكن الإجابة على السؤال بالاستعمال الشكل :

الشكل(5)اثر زيادة معدل الاستثمار على كل منK وyوفق نموذج سولو

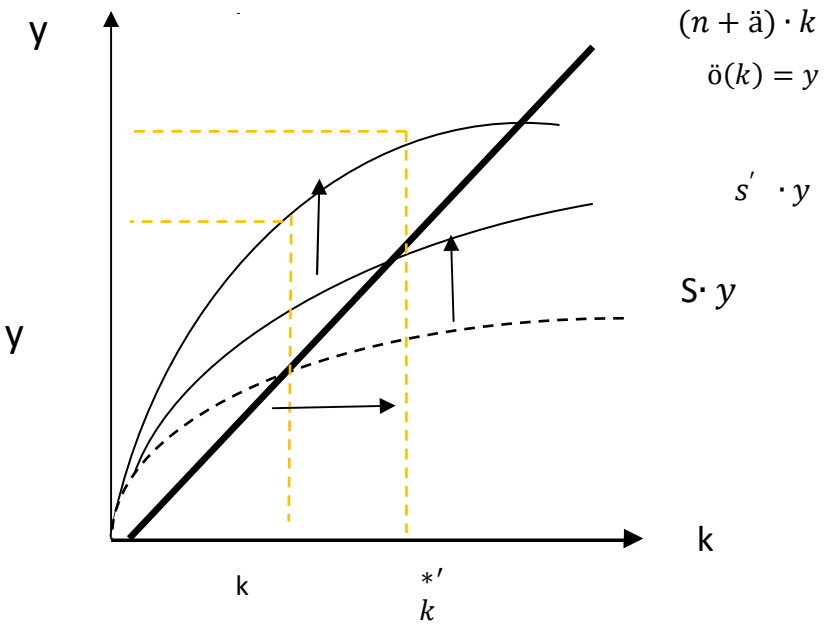

ب- أثر زيادة النمو الديموغرافي :

الزيادة في النمو السكاني تفرض ضغوطا قوية لي تراكم رأس المال وذلك بزيادة راس المال الفردي أي المقام النسب (K/ L)وبالتالي زيادة عرض العمل واثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحها بالاستعانة بالتمثيل البياني.(Michael & CHARLES, p. 58)

الشكل(6)اثر زيادة السكانية على كل من yوkوفق نموذج سولو

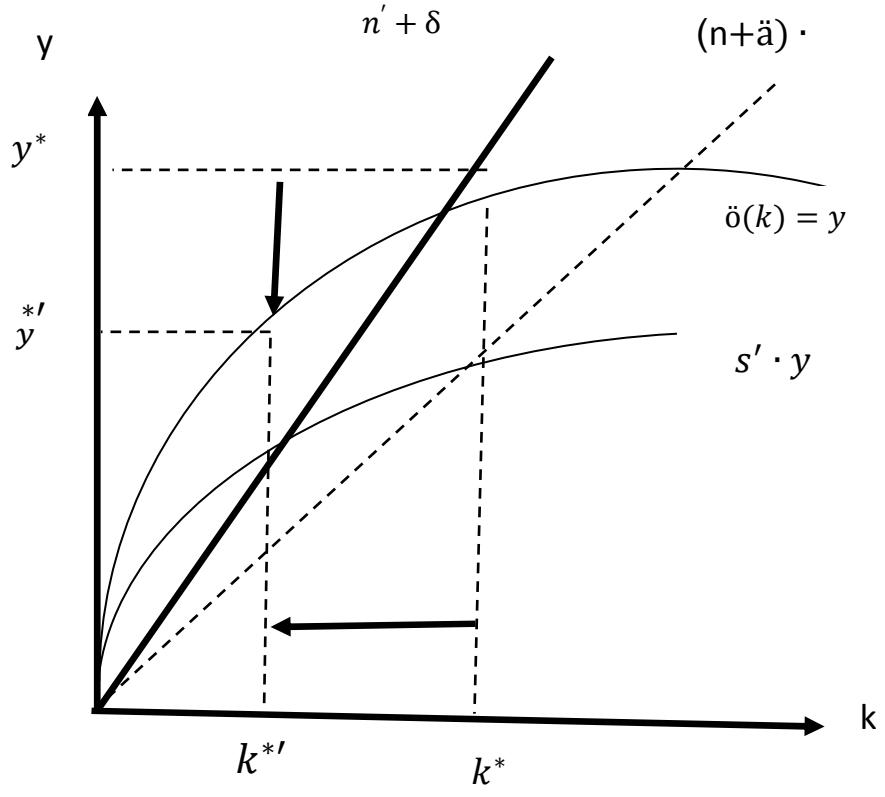

من الشكل السابق نستنتج أن الضغوط الديمغرافية ذات أثر السلبي على النمو الاقتصادي فكلما ذات أثر السلبي على النمو الاقتصادي فكلما كانت هناك معادلات ديموغرافية كبيرة كلما كانت هناك أثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل .

✓ **النمو الاقتصادي في النموذج البسيط :**(Uirich ;1999 ;p418)

✓ في هذا النموذج المبسط فان المتغيرات الفردية تكون ثابتة في الحالة التوازنية والمتغيرات المطلقة (Y S C K L) تنمو بنفس المعدل مع النمو السكان:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{y}}{y} = 0 \rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

النموذج يولد في حالة التوازن الطويل على المدى الطويل ما يلي :

✓ اختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي (PIB/ tète) بين البلدان .

✓ نسبة رأس المال و المنتوج (K /Y)ثابتة لان Kو Yثابتان .

✓ بما أن Kثابتة فان مردودية رأس المال – الإنتاجية الحدية لKتكون ثابتة.

ومنه في هذا النموذج تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس في المدى الطويل وحسب النموذج فانه حتى لو كان البلد قد انحرف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فانه يتبع سلسلة من المتغيرات وينتهي به المطاف للوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة وذلك على عكس فرضية حافة السكين التي جاء بها "هارود" فالنمو يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية ، وتعود هذه النتيجة إلى كون (α) اصغر من الواحد في المعادلة الدينامكية الاساسية التالية :

$$\frac{k}{k} = s \cdot k^{\alpha-1} - (n+\delta) = s \cdot \frac{\varphi(k)}{k} - (n+\delta)$$

$$\rightarrow \dot{k} = s \cdot \varphi(k) - (n+\delta) \cdot k$$

ومنه فان متغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $(n+\delta)\cdot$ $[s\cdot \emptyset(k)]$و kحيث عندما يزداد kفان معدل النمو يتناقص ، وبما إن معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديا مع معدل نمو الرأس المال الفردي k لهذا فان y يتناقص هو الأخر والتمثيل البياني للحدين المثلين للطرف الأيمن

$(n+\delta)\cdot k$و$[s\cdot \emptyset(k)]$

من المعادلة السابقة يوضح لنا تغيرات

الشكل(7) معدل نمو رأس مال الفردي

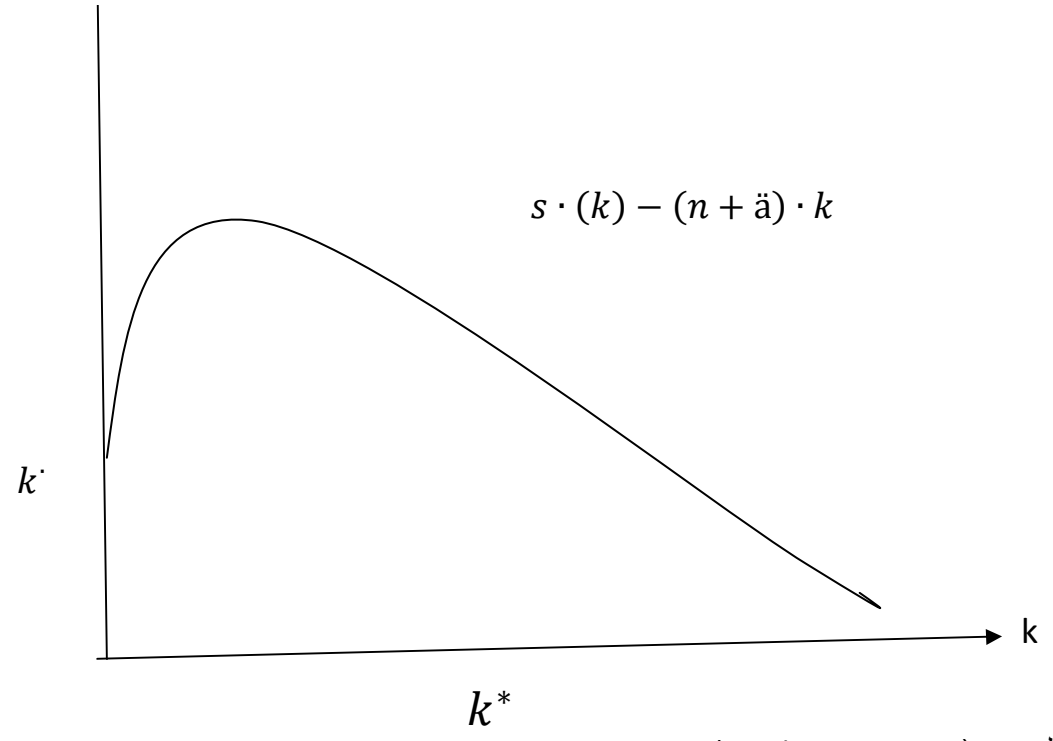

المصدر:(Uirich ;1999 ;p418)

- **نموذج سولو مع الرقي التقني :(Greary ,2003)**

إسنادا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد ففي مدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فان متوسط دخل الفرد لا ينمو ، ويظل ثابتا عند الحالة المستقرة التوازنية ولتوليد نمو في المتوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي التقدم التقني في النموذج فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل

العام f(k .L)فنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على انه زيادة في الناتج الإجمالي المتأنية من مختلف تأثيرات التقدم التقني وهناك عدة تقسيمات لتقدم التقني :

- ✓ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "هارود" ونكتب: $Y = f(K.AL)$
- ✓ التقدم التقني الذي يدعم رأس المال ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "سولو"ونكتب $Y = f(AK،L)$
- ✓ التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس " ويأخذ الشكل :$Y = Af(K،l)$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل وعليه نأخذ الدالة الإنتاج الشكل التالي:

$Y = f(K, AL) = K^{\alpha}$ ·

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تمكننا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي وكذالك ركزنا على أهم النظريات الخاصة بهذا الجانب ابتداء من النظرية الكلاسيكية والتي ركزت على التراكم الاقتصادي الخاص بالنمو الاقتصادي إلى النظرية الكنزية التي عالجت هذا الموضوع من خلال نموذج هارود دومار حيث اعتبروا بأنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار إلى النظرية النيوكلاسيكية التي اقترحت نموذج سولو الذي يرى أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على التقدم الفني أي زيادة في الإنتاجية .

و بذلك يعتر النمو الاقتصادي في أي بلد ذو أهمية بالغة وذلك بارتفاع مستوى الناتج أي الدخل وبالتالي رفع مستويات المعيشية لأفراد الفقيرة في أي الدولة.

الفصل الثاني: الجانب النظري للإنفاق الحكومي

تمهيد :

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات حالة الانتعاش والرواج من جهة ، وحالة الانكماش والركود من جهة ثانية ومن شان هذه التقلبات أن تجلب معها أزمات من التضخم ومالها من تأثير سلبي على ذوي الدخول ثابتة التي تؤدي إلى إحداث المزيد من الكساد وظهور طاقات إنتاجية معطلة لذا عمدت الدولة إلى دراسة الإنفاق الحكومي والذي يعد ركنا أساسيا في الدراسات المتعلقة بالجانب الاقتصادي باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق مساعيها وخاصة في ناحية النمو الاقتصادي .

وعليه سوف نتطرق إلى دراسة مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته ومبرراته وكذا الآثار الاقتصادية له وذلك من خلال مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي
- المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

أصبح الإنفاق الحكومي أداة الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فان دراسة الإنفاق الحكومي تهدف إلى معرفة الأثر الذي يحققه على النمو الاقتصادي وقبل ذلك لابد من تحديد الإطار ألمفاهيمي للإنفاق الحكومي مع إبراز أركانه ومبرراته الاقتصادية.

المطلب الأول:مفهوم الإنفاق الحكومي

أ- **تعريف الإنفاق الحكومي:**

- " هو يعبر عن الحجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزة أو الحكومات المحلية وهو أ حد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ".(عبد الحميد،2010،ص100)
- "بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة " ويتطلب لدراسة الإنفاق الحكومي تحديد ماهية وشكل الدولة من خلاله فالإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة يختلف عن الإنفاق الحكومي في الدولة الحديثة المتداخلة حيث يعتبر أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي .
- "وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على النمو الناتج المحلي " لذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة اثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام ، فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي و يمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي .
- هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطات العمومية "الحكومة،و الجماعات المحلية" أو أنها مبلغ النقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة

- كما يمكن تعريفها :"بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة .(عباس،2003ص65)

ب-**أركان الإنفاق الحكومي:**

ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار إن النفقات الحكومية لها ثلاثة أركان :

- ✓ الإنفاق الحكومي ذات مبلغ نقدي.
- ✓ الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام.
- ✓ الإنفاق الحكومي يهدف إلى إشباع حاجة عامة. (عبد الحميد، 2010، ص 101)

وهي مفصلة كالتالي :

1. تقوم الدولة بإنفاق المبالغ النقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها أي كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة وشراء السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية.

إن اشتراط إن يتخذ الإنفاق الحكومي شكل المبلغ النقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل :

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي إذ أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة للمعاملات .

ب- محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع .

ت- تسير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي. (عبد الحميد،2010،ص 101-102)

2. يعد اشتراط الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركنا أساسيا من أركان الإنفاق الحكومي حيث يدخل الإنفاق الحكومي كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة.

يتعين لاعتبار النفقة من قبل النفقات العامة أن تتم عن طريق شخص معنوي عام قد تكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها "الهيئة أو المؤسسة " . (عاطف،2010،ص 101)

3.إذ يتمثل الهدف الأساسي للنفقات العامة هو إشباع حاجات عامة كما وعرفها البعض الحاجة العامة استنادا إلى الجهة القائمة بإشباع هذه الحاجة فيذهبون بذلك إلى اعتبار كل الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق الأشخاص الاعتبارية العامة الممثلة في الحكومة ووحداتها بمثابة حاجة عامة .

ت- معايير الإنفاق الحكومي :

- ✓ **المعيار القانوني** : تتحد طبيعة الإنفاق الحكومي وفق هذه المعيار على أساس الجهة التي تقوم بالانفاق حيث إن هذا المعيار يستند إلى طبيعة نشاط الأشخاص القانون العام عن طبيعة القانون الخاص فإذا جرى الإنفاق الحكومي على أيدي أشخاص القانون العام الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص بغض النظر عن مقاصد هذا الإنفاق فان إنفاقهم لا يعد من قبل الإنفاق الحكومي وبالتالي فان مشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الدولة لا يمكن اعتبارها من الإنفاق الحكومي وان هدفت إلى تحقيق النفع العام.(عبد الحميد،2010،ص 201)
- ✓ **المعيار الوظيفي** : يستند على طبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة حيث إن الإنفاق الحكومي الذي يصدر عن الدولة ويراد به تحقيق الصالح العام يكتسب صفة عمومية حتى وان كان نشاطها يماثل نشاط القطاع الخاص .

المطلب الثاني :تقسيمات الإنفاق الحكومي

<u>أولا</u> :تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

تقسم النفقات العامة من حيث دوريتها وانتظامها إلى قسمين :نفقات عادية ونفقات غير عادية(استثنائية).

1. **النفقات العادية**: ويقصد بالنفقات العادية، فهي تلك التي تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في كل فترة معينة من الزمن ويمكن للحكومة تقديرها تقديرا قريبا من الصحة .ومن أمثلة النفقات العادية، مرتبات الموظفين، ونفقات صيانة الطرق ونفقات الإدارة والعدالة وفوائد القروض العامة .ولا نعني بالنفقات العادية أنها لا تتغير بين سنة وأخرى، ولكن المطلوب هو تكرر النفقة العامة بصورة دورية، وليس مهماً بعد ذلك أن تتكرر بنفس الحجم أو تزيد عنه أو تقل.
2. **النفقات غير العادية:** فيقصد بها التي لم يكن حدوثها منتظرا أي لا تتميز بالانتظام والدورية كالمصروفات على الحروب ونفقات الإنعاش الاقتصادي وإعانة المنكوبين في حوادث الزلازل والفيضانات ومع ذلك إذا استمرت النفقة غير العادية مدة طويلة نتيجة استمرار الظروف الاستثنائية فإنها تتحول إلى نفقات عادية إلا أن هذا التقسيم انتقد من ناحيتين:

أ-من ناحية الأساس :حيث أنه يستند إلى معيار تحكمي وذلك لاعتماده على واقعة التكرار السنوي فإذا نظرنا إلى النفقات العامة لفترة نزيد عن السنة فكثير من النفقات العادية تتحول إلى غير عادية في حين أن النظر إلى النفقات العامة لفترة أقل من سنة تتحول كثير من النفقات غير العادية إلى نفقات عامة عادية.

ب-من ناحية الغرض :هذا التقسيم يتناسب مع الفكر التقليدي لدور المالية العامة(المحايدة) الذي اعتبر أن النفقات العامة تقتصر على الوظائف التقليدية للدولة(الأمن الدفاع القضاء) والتي يتم تمويلها من الضرائب (الإيرادات العادية.)لكن الدعوة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من قبل الدولة حتى في ظل المذهب الفردي، قاد إلى ضرورة إنفاق المزيد من الأموال العامة، وحيث أن الموارد العادية لا تكفي لتمويل تلك الزيادة في الإنفاق، لذا أصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى للتمويل ولقد وجد الفكر التقليدي حلاً لهذه المشكلة في تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير العادية .

ثانيا : تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها :

1. **النفقات العامة الإدارية:**

ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضروري لأداء الدولة لوظائفها وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية.(عباس،2003،ص82)

و يتضمن هذا النوع النفقات اللازمة للإدارة الحكومية والتي تستفيد منها جميع المرافق العامة الأخرى **أمثال** النفقات رواتب وأجور الموظفين والعاملين في الإدارات الحكومية (مجلس الشعب، رئاسة مجلس الوزراء)، وأيضاً نفقات الوزارة التي تقوم على الإدارة المالية، أي التي تقوم بجباية الإيرادات وتوزيع المصروفات(وزارة المالية).

2. النفقات العامة الاقتصادية:

هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تقنية لأهداف الاقتصادية كالاستثمارات وهي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية.(عباس،2003،ص 83)

ومثال هذه النفقات ما يصرف على المشاريع الاقتصادية المختلفة و المنح والإعانات الاقتصادية ونفقات مكافحة البطالة .(زينب حسين،2006،ص 36)

3. النفقات العامة الاجتماعية:

وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف وأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجيات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين .(عباس،2003،ص82)

وتشمل النفقات العامة الصادرة في سبيل تحسين الصحة العامة(وزارة الصحة)، وتحسين الحالة العلمية ونشر الوعي القومي(وزارة التربية وزارة التعليم العالي)نفقات تحسين الحالة الاجتماعية(وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الأوقاف)والترفيه الاجتماعي، والضمان الاجتماعي.

4. النفقات المالية:

وهي تشمل النفقات العامة المخصصة من أجل تسديد أقساط الدين العام وفوائد الدين العام.

5. النفقات العسكرية:

وتشمل نفقات برامج التسليح والقوات المسلحة سواء في أوقات الحرب أو السلم، أو سواء كانت لغرض الأمن الداخلي أم لغرض الأمن الخارجي. هذا التقسيم للنفقات العامة يعتبر على قدر من الأهمية لما يحققه من حرية وإمكانية في تحليل نشاط الدولة، وتتبع تطور هذا النشاط خلال سنوات مختلفة، وجراء المقارنة بين الوظائف المختلفة للدولة الواحدة و مقارنتها مع الدول الأخرى.

ثالثاً :تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرانها :

1. **معيار المستفيد من النفقة العامة:**

وفق هذا المعيار يرى بعض الكتاب أن النفقة العامة تعتبر مركزية إذا كانت موجهة لصالح

المجتمع ككل أو المستفيد منها مجتمع الدول كله ومثالها نفقات الدواء .وتعتبر النفقة العامة محلية إذا كانت موجهة لصالح إقليم من أقاليم الدولة ومثالها نفقات إيصال الكهرباء والماء لمواطني أحد الأقاليم.

2. معيار من يتحمل عبء النفقة العامة:

فتكون النفقة مركزية إذا تحمل عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة وتكون محلية إذا تحمل مجتمع الإقليم عبئها عن طريق الموازنة المحلية للإقليم. و انتقد هذا المعيار أيضا لأن كثيرا من النفقات المحلية تمول بإعانات من الموازنة العامة للدولة، ولهذا فإن عبء النفقات المحلية في هذه الحالة يقع على مجتمع الدولة وليس على مجتمع الإقليم.

3. معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة:

يرى بعض كتّاب المالية العامة، أن خير معيار للتفريق بين النفقات المركزية والنفقات المحلية هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة فإذا وردت في الموازنة العامة للدولة فتعتبر مركزية، أما إذا وردت في موازنة الإقليم فتعتبر نفقة محلية وذلك بصرف النظر عن المستفيد منها أو عمن يتحمل عبأها.

رابعاً :تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية على الإنتاج القومي

تؤثر النفقات العامة في النشاط الاقتصادي ولذلك يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام في هذا الخصوص:

1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

أ- **يقصد بالنفقات الحقيقية** بصفة عامة تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بصورة مباشرة أو تحصل الدولة بمقتضاها على مقابل يتمثل في السلع والخدمات ومن الأمثلة على النفقات العامة الحقيقية، مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية والدفاعية أو للقيام بالمشروعات الإنتاجية بما تتطلبه من معدات وتجهيزات مادية

ب- **النفقات التحويلية** فهي التي تصدر دون أن تكون هناك سلع أو خدمات في مقابلها ولا تؤدي بطريقة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من قطاع إلى قطاع أو من فئة إلى أخرى.

فهو ليس له مقابل مباشر وهو يهدف إلى تحويل المبالغ نقدية من فئة الى أخرى في المجتمع ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي بل تساهم في إعادة توزيع الدخل .(عبد الحميد،2010،ص 108-109)

النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية:

أ- **النفقات العامة الجارية:** هي ما تقوم به الدولة من إنفاق عام يستهدف تسيير إدارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وذلك لإشباع الحاجات الجارية كرواتب الموظفين وأجور والمرتبات التي تعد الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو لذلك يجب على سياسة الأجور السعي لزيادة إنتاجية العمل الحكومي كما تجدر الإشارة أن محاولات الحماية الأجور عن طريق تخفيض المصروفات الأخرى قد تؤثر عكسا على إنتاجية العمل .(عبد الحميد،2010،ص 107-108)
النفقات الإدارية الاستهلاكية كالإيجارات واللوازم .وتعتبر النفقات الجارية من النفقات العادية أو الدورية المنتظمة التي تتكرر سنوياً.

ب-**النفقات الرأسمالية:** فتتمثل في النفقات الاستثمارية التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي(نفقات الإنشاء والتعمير، والتجهيزات والاستهلاك)أو لزيادة الخدمات العامة(لإقامة مشروعات الخدمات العامة

كالمدارس والمستشفيات)وتسعى الدولة بواسطة هذا النوع من النفقات دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق برامج التنمية وزيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: مبررات الإنفاق الحكومي

يتوقف مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه مزيج الأمثل بين الخاص والعام وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية حيث يرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "غال بريت "إن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة أمران أساسيان وذلك لإحداث استقرار الاقتصادي .(عبد الحميد،2010،ص103)

✓ ومن أهم مبرراته:

1) **إخفاء السوق :**هو حالة تعجز فيها الأسواق خاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام لكن طبيعة تدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة كما قد تتوقف على نوع إخفاء السوق في حالة المعنية ويترتب على إخفاء السوق ثلاثة نتائج :

✓ **السلع العامة** :تتميز السلع العامة بخاصيتين الاستهلاك اللاتنافسي ثم بدرجة اقل عمومية الاستهلاك أما خاصية الاستهلاك التنافسي فهي تعني إن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون علاوة على أن تكليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر أما خاصية عمومية الاستهلاك تمثل في الدفاع الوطني الصحة العامة والتعليم ونتيجة لهاتين الخاصيتين لاستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم

✓ **التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي** :هي التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء كانت مفيدة وضارة خارجة عن نطاق عمل جهاز السعر. (عبد الحميد،2010،ص 104)

✓ **الاحتكار الطبيعي :** هو حالة سيطرة الشركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها.(عبد الحميد،2010،ص 105)

2) **مخاطرة أو حجم المشروع العام:**قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة حكوميا على الأقل في البداية وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل

الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتامين في كل البلد.(عبد الحميد،2010،ص 106)

المبحث الثاني : أثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يؤثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في مجتمع كله،في إطار أنه يستخدم جزء من الموارد الاقتصادية فان ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية،حيث أنه يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : أثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي ولما كان الإنفاق حكومي يمثل إحدى المكونات هذا الإنفاق فانه من الطبيعي إن يتأثر بمستوى الناتج الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي ، وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع ،فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال مشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ، أما الإنفاق التحويلي فيعمل على توجيه عناصر على الطلب الكلي بالمثل يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الدين العام إلى زيادة الطلب على الائتمان مما يدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. (عبد الحميد،2010،ص 129)

المطلب الثاني : أثار الإنفاق الحكومي على مستوى القصير والطويل

1-آثرها في المستوى القصير :يعد النموذج الكينزي و النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت يشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث اقر الكنزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي ويؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمتوسط وحسب النموذج الكينزي فان تخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تأثير سلبا على مجملات الطلب وعلى حجم الدخل مباشرة بالإضافة إلى ذلك فان انخفض في الإنفاق يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة وتدهور في سعر الصرف

العملة،ويهدف الإنفاق إلى تحقيق الاستقرار السياسي من خلال التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عبر مراحل الدورة الاقتصادية ،فالدولة عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي يمكنها القيام بدور تعويضي فتزيد الإنفاق الحكومي في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والشكل الموالي يوضح تأثير زيادة في الإنفاق الحكومي حيث زيادة في الإنفاق G1تؤدي الزيادة في الطلب الكلي $C + 1 + G1$.

وهي مفصلة كما يلي :

الشكل(1) اثر زيادة الإنفاق على النمو الناتج المحلي الإجمالي

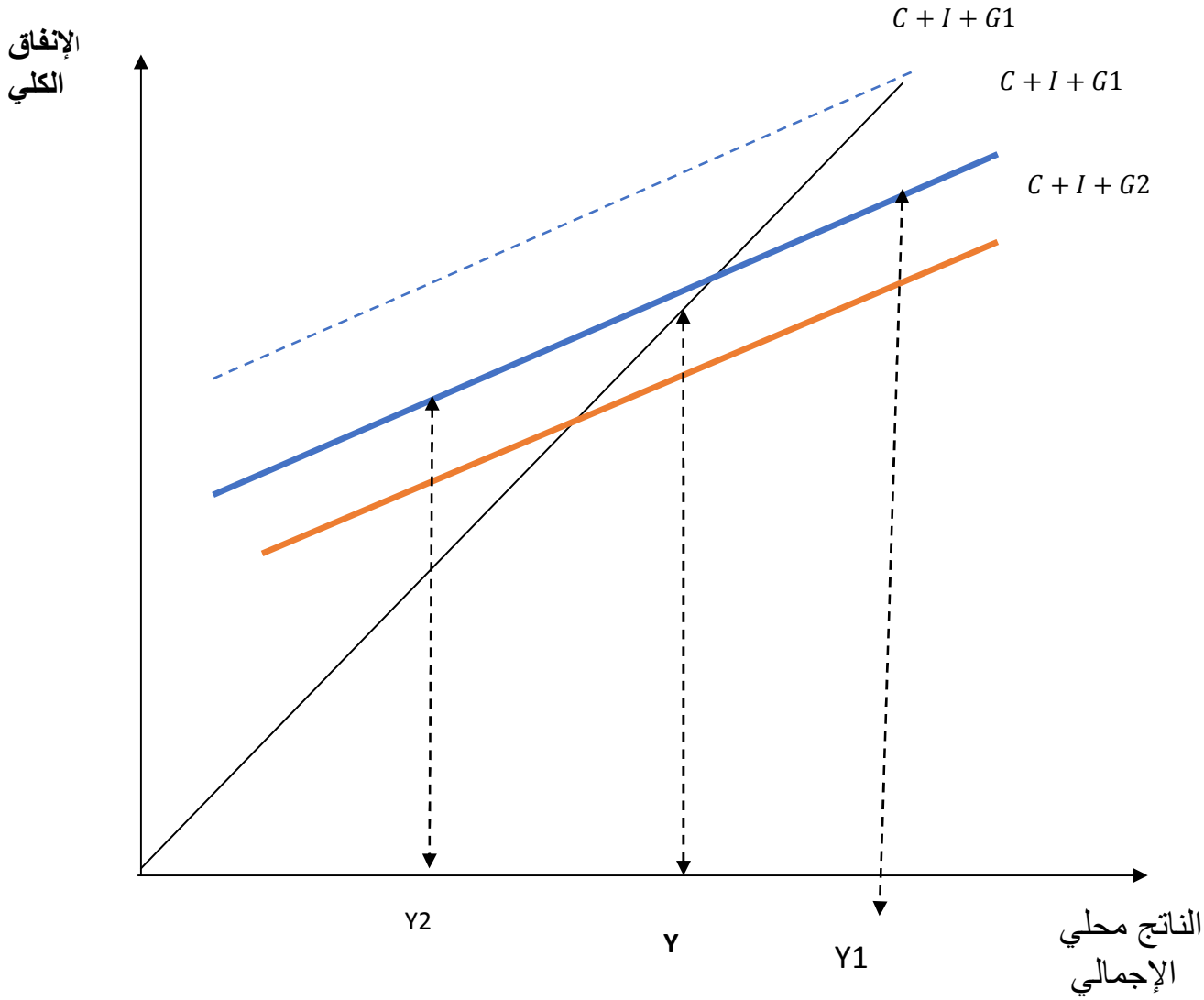

أما في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي إلىG2 فسيؤدي ذلك إلى تخفيض الطلب الكلي

إلى $C + I + G2$ مما يؤدي إلى تقاطع مع منحنى العرض الكلي تدخل الدولة في سياسة الإنفاق الحكومي تكون حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد وهي كما يلي :

المصدر:(خالد، 2006)

الشكل(2) تأثير الإنفاق الحكومي التوسعية على الناتج

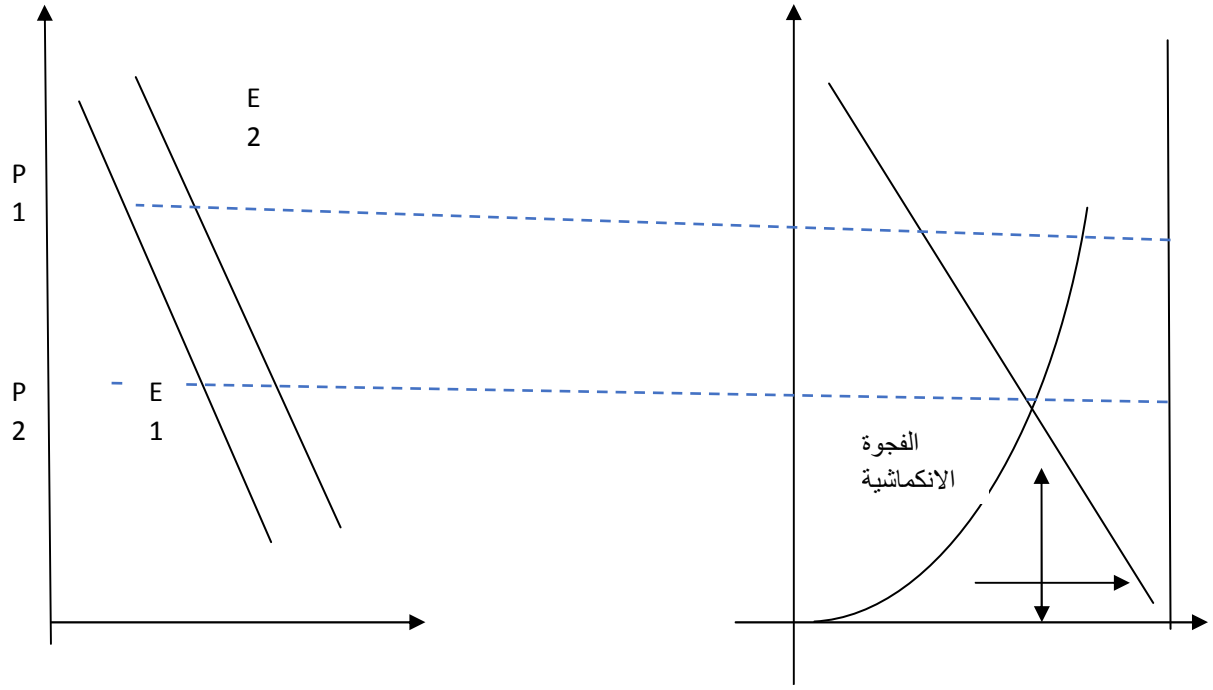

2-أثرها في الأجل الطويل: تقوم الدولة بنوع من الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة في الطاقة الإنتاجية الأمر الذي يعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو زيادة ويترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيها مباشرا للموارد الإنتاجية إلى جانب هذا قد يكون هذا قد توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد هذه الموارد إما فيما يخص التوجيه المباشر فيكون عن طريق الاستثمار العام أم عن طريق استغلال بعض الموارد الطبيعية أو الإنفاق على البنية التحتية وفيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق

التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق في نوع من الإنفاق أو في مكان معين ويؤدي هذا نوع من الإنفاق إلى:

- ✓ انتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي.
- ✓ أو توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب المناطق الأخرى .

وكنتيجة مما ذكر فيؤثر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي على نمط استخدام الموارد الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمط جديد يزيد من الناتج المحلي وذلك لان مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الأفراد وكذالك على كيفية توزيع هذه الموارد بين استخدامات مختلفة وبالتالي فان الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الأجل الطويل .(عبد الحميد،2010،ص 146)

المطلب الثالث:اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

أكد علاقة الإنفاق الحكومي بنمو الاقتصادي العديد من رواد الاقتصاديون أمثال أذولف فغنر وهو عامل الألماني الاقتصادي وقام من خلالها بدراسة التطور المالي للدولة في عدد من الدول الأوربية في القرن التاسع عشر سنة 1970 وحدد ما يعرف بقانون **فغينر** إذ ينص على إن مستوى الإنفاق يتناسب طردا مع زيادة النمو الاقتصادي إذ قام بدراسة حجم النفقات لكل الدولة وأكد RUM من خلال الدراسات التي أجراها سنة 1986 إن للإنفاق العام أو الحكومي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي كما استنتج Aschaur سنة 1990 إن الإنفاق خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني إضافة إلى دراسة ALESCIOU 2009 إن الإنفاق على تكوين على رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي غيران الاقتصادي Chehy سنة 1993 أكد أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي واظهر ذلك من خلال إحصائيات قدمها مفترضا أن:

جدول(1) إحصائيات المفترضة لنموذج الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

معدل النمو%	1	2	3	4
نسبة الإنفاق العام أو الحكومي %	15	20	40	60

الشكل(3)إحصائيات المفترضة الإنفاق الحكومي والنمو الافتصادي

وتم توضيح ذلك من خلال التمثيل البياني

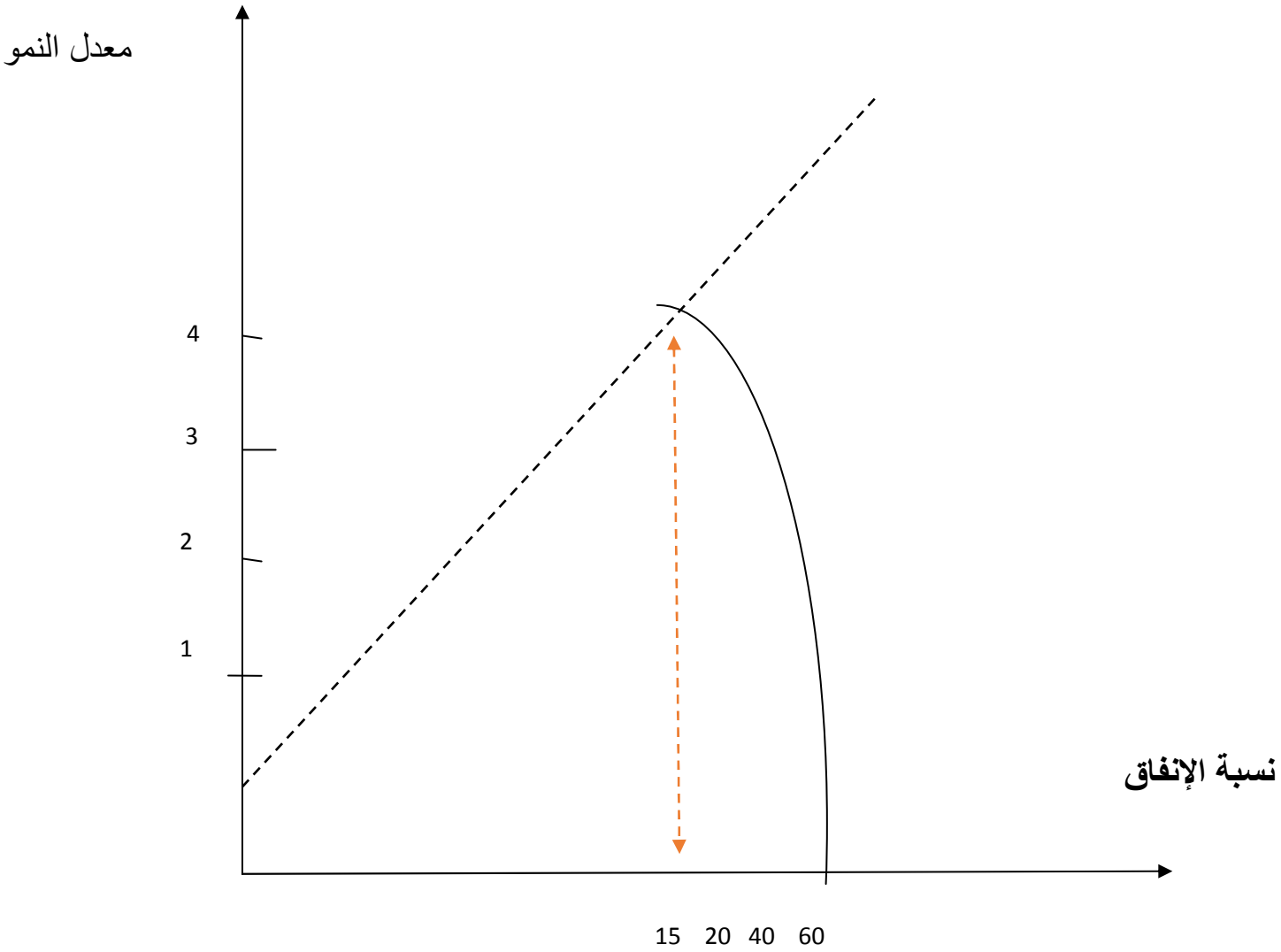

الشكل التالي يبن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق حيث أي نقص في النفقات يؤدي إلى نقص في النمو

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى ماهية الإنفاق الحكومي وكذا أركانه ومعايره وتقسيماته إذ تعتبر النفقات الحكومية احد الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تسير نشاطها الاقتصادي والاجتماعي وأيضا المساهمة في عملية النمو.

إذ يتمتع الإنفاق الحكومي بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العالم وهو احد المكونات الرئيسية في جميع نشاطاتها بمختلف ميادينها،ونستنتج أيضا أن الدولة تسعى من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام،وإشباع حاجيات المواطنين لو بحد ادني الذي يضمن بقاء هذه الدولة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اطار نموذج Barro

عرض نموذج الدراسة

نقوم بدراسة قياسية لإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990الى غاية الفترة 2019اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

1-الدراسات السابقة

- **دراسة** (محمد وعبد القادر،2008):أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري حيث حاول الباحثان توضيح اثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي من خلال الفترة2001-2007 من خلال دراسة المؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل النمو ،معدل التضخم و ميزان المدفوعات ،النتائج المتحصل عليها:
  - أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تعتمد على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي، الأمر الذي ساهم في إضعاف الجهاز الإنتاجي الذي أصبح غير قادر على تحمل زيادة حجم النفقات العمومية.
- دراسة(جمال وحمة،2016):اثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015حاول الباحثان العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام أسلوب اختبار الحدود المشترك وتصحيح الخطأ،نتائج هذه الدراسة :
  - الإنفاق بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يساهمان في دعم النمو في الأجل القصير فقط.
  - عدم فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل،الأمر الذي يتطلب مراجعة سياسات الإنفاق المعتمدة.
- دراسة (Ghalib):تناولت الدراسة العلاقة بين أنواع الإنفاق الحكومي وأثرها الناتج المحلى الإجمالي المتعلق بالاقتصاد السويدي خلال الفترة 1963-2006 ، حيث توصلت الدراسة إلى :
  - وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المدروسة.

- دراسة(C-Hakan , A-Bagdige, 2001)تناولت الاقتصاد التركي ،حيث استعمل الباحثان المنهج القياسي في اختبار قانون Wagner خلال الفترة 1965-2000،مع التطرق إلى اختبار السببية Granger،وتوصلت إلى النتائج التالية :
  - استحالة وجود علاقة سببية بين النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي التركي .
  - استحالة تطبيق قانون Wagnerعلى الاقتصاد التركي .
- (Barro،1990)بعنوان "الإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو "الذي يعد من أبرز النماذج التي أعطت للحكومة دورا كبيرا في النمو الاقتصادي،و توصل إلى ما يعرف "بقانون barro"نسبة إلى المعايير التي وضعها الاقتصادي" Barro" حيث يعتبر النشاطات الحكومية مصدرا للنمو الداخلي . وبنص هذا القانون على أن القيمة أو الحجم الأمثل للإنفاق يكون عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي لهذا الإنفاق تساوي واحدا صحيحا.وقد اعتمد Ghali(1997) في دراسته على نموذج النمو الداخلي لBarro(1990) لتعطي العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة التفاعلات الزمنية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وتبين له وجود علاقة سببية بين المتغيرين .وأشار الباحث إلى ضرورة توجيه السياسة المالية إلى السيطرة على عجز الموازنة وذلك من خلال تقليص حجم الحكومة والحد من دورها في الاقتصاد.

2-عرض النموذج:

يوجد العديد من النماذج التي قد تم استخدامها والذي تناولت هذا الموضوع وفي هذه الدراسة سيتم الارتكاز على نموذج Barro حيث أن الفكرة الأساسية التي يقوم على أساسها نموذجBarro هي أن النفقات العامة التي تخصصها الدولة لمشاريعها العمومية هي استثمارات عمومية لا تلقى تلك المنافسة التي تلقاها الاستثمارات في القطاع الخاص، إضافة إلى ذلك يعتبر بار وان الإنفاق العام في الدولة يجب أن يوجه للاستثمار في المنشات القاعدية، والتي من شانها أن تدعم وترفع من معدلات النمو الاقتصادي ، وعلى أساس ذلك

فان دالة الإنتاج التي اعتمد عليها Barroلإبراز جوهر فكرة في النمو الاقتصادي ،هي تلك التي توافق دالة الإنتاج من نوع Cup Douglasذات المر دودية الثابتة والتي يمكن كتابتها على مستوى الاقتصاد الكلي:

حيث تمثل:

K L Gمخزون رأس المال ،حجم العمالة،والإنفاق الحكومي على البنية التحتية على التوالي ،ويشير BARROفي هذا الصدد أن على الدولة أن تخصص جزء من إنفاقها الحكومي لتمويل المشاريع الخاصة بالمنشآت القاعدية، هذا الإنفاق الذي يتم تمويله أساسا عن طريق الحصيلة الضريبية ،وبالتالي يتوقف معدل النمو الاقتصادي على حجم الإنفاق على المنشآت القاعدية أو بالأحرى على حصيلة الضرائب المحصلة .

✓ **تعريف وبناء معطيات الدراسة**:

بغية تقدير الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،تم الاعتماد على نموذجBARRO وفق العلاقة التالية: $GDP=f\ (GCF.LLF.GOV)$

وبتحويل الدالة إلى صيغة الخطية نأخذ شكل النموذج التالي:

$$LnGDP= \beta_0+\beta 1lnGCF+\beta 2lnLF+\beta 3lnGOV+Є$$

حيث سيتم اعتماد بيانات سنوية للفترة 1990-2019 للمتغيرات:

y-يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدينار الجزائري ،والذي يعبر كمؤشر للنمو الاقتصادي.هذا المتغير يكون في صورة:lnGDP

k-إجمالي رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي.هذا المتغير يكون في صورة lnGCF

L-حجم العمالة في الجزائر.هذا المتغير يكون في صورة:lnLF

G-حجم النفقات العامة بالدولار الأمريكي.هذا المتغير يكون في صورة :LnGOV

✓ **التقدير ونتائج الدراسة**

بغرض دراسة القياسية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج Barro خلال الفترة 1990-2019 في البداية نقوم بدراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ثم اختيار اختبار الأمثل لدراسة والتأكد من صلاحية النموذج.

1-دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

لوصف بيانات الدراسة يتم الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية والتي تتلخص في الجدول(1):

الجدول(1) دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

	LNGDP	LNGOV	LNGCF	LNLF
Mean	25.61336	23.79441	24.21485	16.07916
Median	25.65172	23.73337	24.21914	16.10542
Maximum	26.03321	24.29911	25.30456	16.35841
Minimum	25.22043	23.20543	22.93344	15.68184
Std. Dev.	0.287770	0.338251	0.814049	0.201638
Skewness	-0.006518	0.083729	-0.000221	-0.369076
Kurtosis	1.534937	1.679914	1.444274	2.001747
Jarque-Bera	2.683225	2.213336	3.025356	1.926722
Probability	0.261424	0.330659	0.220319	0.381608
Sum	768.4007	713.8322	726.4454	482.3749
Sum Sq. Dev.	2.401541	3.318002	19.21760	1.179076
Observations	30	30	30	30

المصدر:مخرجاتEviews10

الجدول (1) يبرز ملخص إحصائي وصفي لمتغيرات الدراسة،حيث يبين أن عدد المشاهدات حدد ب:30 مشاهدة لكل متغير ، والمتوسط الحسابي فقد كان اكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) ب:25.61336 ثم يليه متغير إجمالي رأس المال الثابت وبعده متغير النفقات العامة ثم يليه متغير حجم العمالة. أما الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة فهي تقريبا في نفس المستوى واقل ما يمكن، مما يوحي بان بيانات الدراسة المستعملة هي متغيرات جيدة وقابلة للدراسة ،و التي تتوافق مع احتمالية اختبار jarque-bera حيث أن القيم الاحتمالية لها هي اكبر من القيمة الحرجة 05%.

2-اختبار الاستقرارية للمتغيرات الدراسة:

يعمل هذا الاختبار على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات والهدف منه هو معرفة إذا كانت تصلح لعملية التقدير أم لا تصلح للتقدير. للإشارة انه يوجد عدة اختبارات لدراسة الاستقرارية تم استعمال اختبار ADFو pp.

الجدول(2)نتائج اختبار الاستقرارية:

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى			عن الفرق الأول			الرتبة	نوع المسار
		المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال	المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال		
ADF	lnGDP	-2.658213	-3.57424	0.2597	-3.613991	-2.971853	0.0119	I(1)	DS
	lnGoV	-2.192509	-3.58062	0.4752	--4.355222	-2.971853	0.002	I(1)	DS
	lnGCF	-2.748542	-3.60320	0.2274					
	lnLF	-4.019714	-2.97185	0.0045	-	-	-	I(0)	
PP	lnGDP	-2.735982	-3.57424	0.2306	-3.578135	-2.97185	0.0130	I(1)	DS
	lnGOV	-1.083544	-2.967767	0.7085	-4.332587	-2.971853	0.0021	I(1)	DS
	lnGCF	1.563773	-1.95291	0.9679	-4.126663	-1.953381	0.0002	I(1)	Ds
	lnLF	-14.59873	-2.96776	0.0000	-	-	-	I(0)	TS

المصدر:مخرجات Eviews10

إن النتائج المحصل عليها باختبار ADF وPP عند المستوى وعند الفروق الأولى للسلاسل الزمنية المبينة في الجدول قد بينت أن المتغيرات لدينا مستقرة من الدرجة الأولى

I(1) لان القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة5%، والقيم الاحتمالية اكبر من القيمة الاحتمالية لمجال المجازفة5%ما عدا متغير حجم العمالة(LF) هو مستقر عند المستوى I(0)لان القيم المحسوبة عند المستوى اكبر من القيم الحرجة 5%،وقيمتها الاحتمالية اكبر من القيمة الاحتمالية لمجال المجازفة 5%.وبتالي قبول الفرضية البديلة .وهذا يعني أن سلاسل هذه المتغيرات هي سلاسل خالية من الجذور الوحدوية.

الجدول(3)نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.679223	0.145687	4.662224	0.0001
LNGOV	-0.070693	0.073668	-0.959618	0.3472
LNLF	0.381500	0.126789	3.008931	0.0063
LNGCF	0.033779	0.022726	1.486351	0.1508
C	2.934380	5.194250	0.564928	0.5776
@TREND	0.001995	0.006429	0.310336	0.7591

R-squared	0.997472	Meandependent var	25.62606
Adjusted R-squared	0.996923	S.D. dependent var	0.284173
S.E. of regression	0.015765	Akaike info criterion	-5.280119
Sumsquaredresid	0.005716	Schwarz criterion	-4.997230
Log likelihood	82.56172	Hannan-Quinn criter.	-5.191522
F-statistic	1815.069	Durbin-Watson stat	1.651757
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:مخرجات Eviews10

من خلال دراسة الاستقرارية تبين لنا إتباع منهجية الانحدار الذاتي ذات التوزيع المتباطئ Autoregrssive Distributed Lag :لتقدير هذا النموذج الخاص بالانحدار الذاتي الموزع ARDL. بعد تحديد خصائص الفجوات الزمنية المتباطئة المناسبة لإجراء التقدير وهذا بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية.

الشكل(1) نتائج تحديد درجة الإبطاء للنموذج:

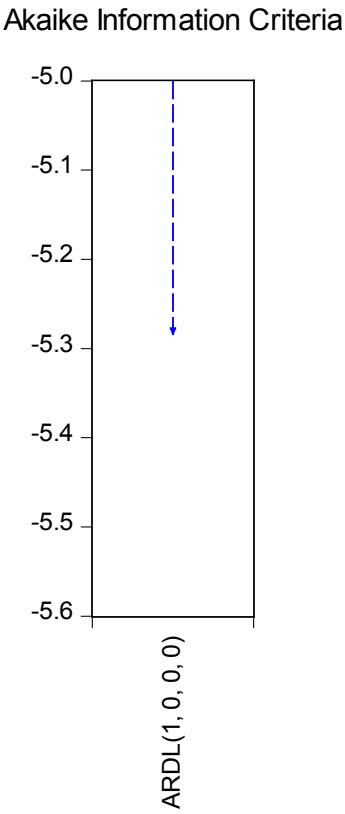

المصدر:مخرجات Eviews9.5

حيث النموذج الذي كان مناسبا لإجراء هذا التقدير،قد تحدد في هذه الفجوات الزمنية المتباطئة المناسبة(ARDL:(1.0.0.0وهذا بناءا على خلوه من المشاكل القياسية.

الشكل(2) دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.157	0.157	0.7902	0.374
		2	-0.173	-0.203	1.7884	0.409
		3	-0.134	-0.074	2.4058	0.493
		4	-0.063	-0.066	2.5497	0.636
		5	-0.158	-0.189	3.4901	0.625
		6	-0.150	-0.144	4.3735	0.626
		7	0.078	0.047	4.6228	0.706
		8	-0.056	-0.200	4.7594	0.783
		9	-0.180	-0.213	6.2106	0.719
		10	-0.123	-0.195	6.9207	0.733
		11	0.116	-0.035	7.5902	0.749
		12	0.194	0.029	9.5781	0.653

المصدر :مخرجاتEviews9.5

بواقي السلسة مستقلة ذاتيا ومستقرة لان كل أعمدة الارتباط الذاتية الكلية والجزئية للبواقي داخل مجال الثقة، وكل الاحتمالات اكبر من القيمة الحرجة 5%.

الجدول(4)نتيجة الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.221037	Prob. F(2,21)	0.3150
Obs*R-squared	3.021071	Prob. Chi-Square(2)	0.2208

المصدر :مخرجات Eviews9.5

نلاحظ من الجدول أن LMالمحسوبة كانت اكبر من الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 5%،وبالتالي لم نستطع رفض فرضية العدم ،بمعنى أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الشكل(4) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

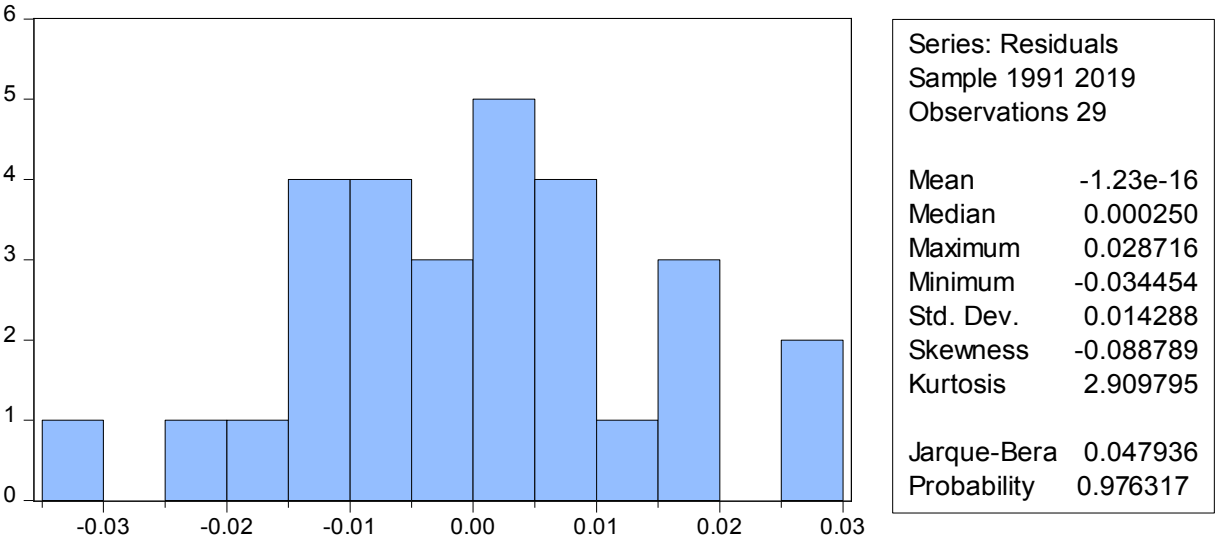

المصدر :مخرجاتEviews9.5

التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ،ووفقا لقواعد قرار هذا الاختبار يمكن الحكم بأن البواقي لها توزيع طبيعي،لان قيمة الاحتمال المرتبطة بإحصائية Jarque-Bera يساوي 0. 047936وهي اكبر من القيمة الحرجة5%.إلى حدي ما مقبولة.

الجدول(5) نتائج ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	0.119967	Prob. F(1,26)	0.7319
Obs*R-squared	0.128602	Prob. Chi-Square(1)	0.7199

المصدر:مخرجاتEviews9.5

اختبار ثبات التجانس تباين الأخطاء العشوائية Heteroskedasticity Test يشير إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء العشوائية وهذا حسب نتائج الجدول Prob (1,26)F=0.7319وكذلك القيمة الاحتمالية الخاصة

(1)ProbChiSquare=0.7199بمشاهدات معامل التحديد هي اكبر من القيمة الحرجة 5% ، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد مشكلة اختلاف التباين للأخطاء.

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

الجدول(6)نتيجة اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.882761	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.97	3.74
5%	3.38	4.23
2.5%	3.8	4.68
1%	4.3	5.23

المصدر :مخرجات Eviews9.5

نلاحظ من خلال الجدول(F-sta=4.882761) أكبر من القيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند10%و 5%و2.5%و1%،وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية بين الناتج المحلي حجم النفقات وحجم العمالة وثابت رأس المال خلال فترة الدراسة.

الجدول(7)تقدير معلمات الأجل الطويل:

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGOV	-0.220380	0.206146	-1.069048	0.2961
LNLF	1.189301	0.745246	1.595851	0.1242
LNGCF	0.105304	0.041502	2.537341	0.0184
@TREND	0.006220	0.017941	0.346669	0.7320

المصدر:مخرجاتEviews9.5

نتائج التقدير للأجل الطويل جاءت كلها غير معنوية إلا متغير حجم رأس مال ثابت معنوي,حيث أنها تبين أن هناك بين علاقة عكسية بين متغير النفقات العمومية و متغير الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية،حيث إن الزيادة في النفقات العمومية بوحدة واحدة تعمل على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي0.22 وحدة، والزيادة في حجم العمالة بوحدة واحدة تعمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.18وحدة.والزيادة في حجم رأس المال بوحدة واحدة ترفع في حجم الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.10وحدة،بالإضافة لوجود اتجاه عام لكنه غير معنوي.

معامل سرعة تصحيح الخطأcoineq(1)=-0.348253 للعودة نحو التوازن هو سلبي ومعنوي أي تقريبا 35% من عدم التوازن لاختلال هذه المتغيرات للأجل الطويل يتم تصحيحها في الأجل القصير.

الجدول(8)نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

	CointegratingForm			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGOV)	-0.064693	0.084719	-0.763613	0.4529
D(LNLF)	0.167077	0.233845	0.714477	0.4821
D(LNGCF)	0.020844	0.019789	1.053344	0.3031
C	3.191718	0.773054	4.128712	0.0004
CointEq(-1)	-0.348253	0.085207	-4.087117	0.0005
Cointeq = LNGDP - (-0.2204*LNGOV + 1.1893*LNLF + 0.1053*LNGCF + 0.0062*@TREND)				

المصدر :مخرجات Eviews9.5

في الأجل القصير: حجم النفقات غير معنوي و الزيادة في حجم النفقات العامة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 0.06لنفس السنة.

أما الزيادة في حجم العمالة تؤدي إلى الزيادة في حجم ناتج المحلي ب0.16لنفس السنة وهو غير معنوي.

والزيادة في حجم رأس مال الثابت بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.02 لنفس السنة وهو غير معنوي.

الشكل(5)نتائج اختبار مجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

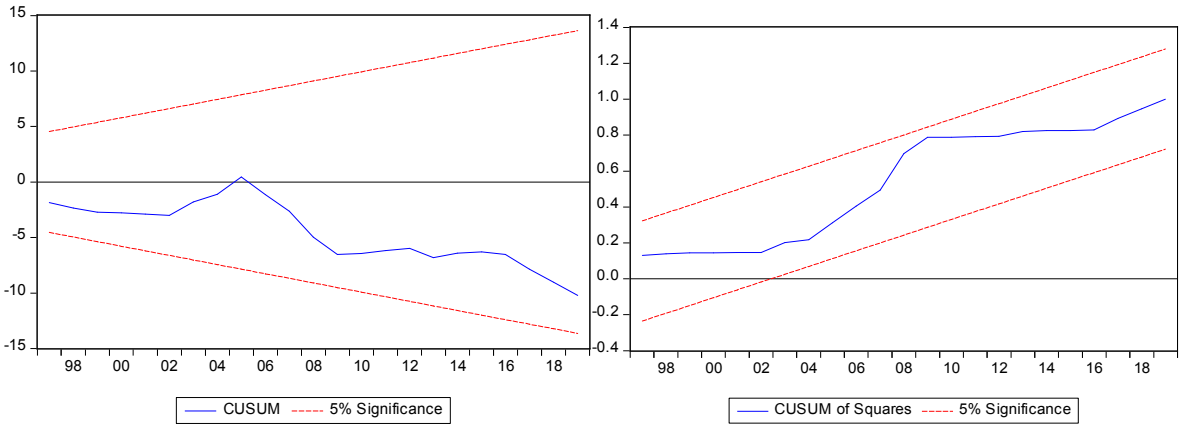

المصدر:مخرجات Eviews9.5

المعلمات المقدرة لهذا النموذج هي ثابتة ومستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة وأنه لا يوجد اختلال هيكلي حاصل.وبالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لهذا النموذج الذي هو محل الدراسة،وهذا استنادا للمجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي اللذان يقعان داخل حدود الثقة.

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج Barro وذلك باستخدام مبادئ الاقتصاد القياسي.

حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسات القياسية وجمع البيانات الخاصة من مصادر المختلفة،وبعد ذلك تم دراسة استقرارية المتغيرات، تقدر هذه الطريقة في تحديد المتغيرات حيت تحديد فترات الإبطاء والخطوة الموالية تم استخدام نموذج اختبار الحدود وهو أسلوب قياسي حديث للتقدير الكمي،وتم تقدير معلمات طويلة الأجل.

بعض النتائج الدراسة :هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة توازنية في الأجل الطويل و الأجل القصير باختبار الحدود.

الخاتمة العامة

للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في مختلف الدراسات الاقتصادية والمالية للحكومات.ولقد ركزا الباحثون والعلماء بدراسة هذين الموضوعين لما لهما من تأثير على كليهما سواء من الناحية الايجابية أو السلبية فالنمو الاقتصادي يعرف بأنه تغير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة ويعني بشكل عام زيادة الدخل أو الناتج الوطني لدولة معينة إذ يعطي الناتج صورة أولية عن مستوى أداء الاقتصادي كما يستخدم كالمعيار لقياس النمو الاقتصادي،ذلك النمو التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه بتطبيق سياسة الإصلاح والاستقرار الاقتصادي،وذلك تحت إشراف وتطبيق من طرف مؤسسات الدولية أمثال الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والواقع أن تطبيق تلك البرامج يؤدي الزيادة في الناتج الوطني وتحسين مستوى المعيشي للفرد من الصحة والتعليم.

فالنمو الاقتصادي يعطي صورة أولية عن اتجاهات الأداء الاقتصادي فإذا كانت معدلات النمو ايجابية ومتزايدة عبر فترة زمنية معينة فإنها تدل على أداء جيد للاقتصاد الوطني ،أما إذا كانت سالبة أو متذبذبة فذلك يدل على اقتصاد غير متكافئ له .

والإنفاق الحكومي من جهة أخرى يعتبر الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها الدولة في تسير أمورها المالية وكذا الحكومة وتواجه الدول في العصر الحديث ظاهرة تزايد النفقات العمومية كحتمي لزيادة نشاطاتها المختلفة وهذت ما أكده الألماني " Adolf wangner " من خلال قانونه الذي ينص أن " كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فان ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة "

ومن خلال تطرقنا إلى لدراسة اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990- 2019) فتوصلت الدراسة إلى لمجموعة من النتائج تخص كلا الجانبين النظري والتطبيقي منها:

- يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الإجمالي الوطني و التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

- انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور وتوسع نشاط الدولة نتيجة توسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يخضع في الجزائر بالدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار المحروقات كما يتميز بارتفاع وانخفاض وعدم استدامته.
- الإنفاق الحكومي يعكس فعالية الحكومة و مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي.
- يؤثر الإنفاق الحكومي سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير الأجل أي هناك علاقة عكسية غير معنوية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أي عدم تحقق الفرضية الثانية .
- إن معامل حد تصحيح الخطأ تساوي 0.34- ذو إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا، مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج خلال 3 سنوات تقريبا.
- الإنفاق الحكومي يستنزف النمو في الاقتصاد الجزائري.

توصيات واقتراحات

- ترشيد الإنفاق الحكومي.
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة في النفقات العامة لتجنب تقلبات الحاصلة في اسعار البترول.
- الاهتمام بالإنفاق العام واعتباره من محددات النمو الاقتصادي.
- الاعتماد على سياسة إنفاقية تكون هدفها تطوير الاقتصاد الوطني بكل جوانبه،واخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع.واعتماد مبدأ الأولويات في الإنفاق حسب طبيعة المشاكل الموجودة في الاقتصاد الجزائري.
- بذل الجهود الأزمة لرفع من مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الاقتصاد الجزائري .
- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال مما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أفاق البحث:

انطلاقا من النتائج المتوصل لها وكذا التوصيات والاقتراحات التي تم طرحها،يستوجب إجراء المزيد من الدراسات،لذلك نقترح الإشكاليات التالية في البحوث القادمة:

-تأثير الإنفاق الحكومي والضرائب على خزينة الدولة في الجزائر.

-علاقة الإنفاق الحكومي بالعولمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع

من الكتب :

- الماحي محمد تخطيط و التنمية (المناهج - النماذج - التطبيق) الطبعة الأولى مصر2010
- إيمان, عطية ناصف علي عبد الوهاب نجا محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية ,دراسات نظرية وتطبيقية الدار الإسكندرية2009
- خلف, فيلح التنمية والتخطيط الاقتصادي دار جدار الكتب العالمي - عالم الكتب مذكرات عمان –الأردن2006
- زينب حسين, عوض الإله الحقوق,أساسيات المالية العامة دار الجامعة الجديدة الإسكندرية2006
- سالم توفيق, ألنجفي; محمد صالح, تركي القريشي مقدمة في اقتصاد التنمية دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل العراق 1998
- عاطف وليم, أندراوس الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصادي الحكومي " الضرائب دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى-30 شارع سويتر2010
- فتح الله, غلو الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية لبنان
- فليح, حسن خلف التنمية والتخطيط الاقتصادي الطبعة الأولى عمان الأردن2006
- ماجد, صبيح -التنمية الاقتصادية -جامعة القدس المفتوحة 2008
- محمد أحمد, بدر الدين استراتيجيات النمو الاقتصادي مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع القاهرة الطبعة الأولى2017
- محمد عباس, محرزي اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة -الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة الساحة المركزية بن عكنون الجزائر

قائمة المذكرات

- صبحي تادرس قرصية مذكرات في التنمية الاقتصادية مصر
- صليحة, مقاوسي; هند, نحو المقارب الحديثة للدراسات ، التنمية الاقتصادية ، ملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائرية ، قراء ت حديثة في التنمية ،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة 2010_2009
- البشير ابراهيم اثر السياسات المالية على النموالاقتصادي المستدام في الجزائر 1998-2012

منتديات ومقالات :

- منتدى الاقتصاديين المغاربة قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-دحمان بواعلي سمير" جامعة الشلف - الجزائر البشير عبد الكريم" جامعة الشلف -الجزائر
- شبكة الوكة –للنموالاقتصادي جلال خشيب

مراجع باللغة الفرنسية

- DAVID, BEGG STANELEY FICHER; RUDIGER, DORNBUSCH Macroéconomie adaptation française paris France paris France2002
- Dominick, Salvate"Development Economics"schaum,Outline USA1992
- Greary Nmankiw Macro économice 3eme editions boeck Paris France 2003
- Michael, BURDA; CHARLES, WYPLOSZ Macroéconomie une persprctive européenne

- Michel, DEVOLY Théoriése macroéconomique2eme édition Armand COLINE Paris France 1998.
- ULRICH, KOHLI Ananalyse macroéconomiDe Boeck université Bruxelles Belgique 1999
- simon, kuznets modern econmi cgrowth the american economic review the american economic review1973

محاضرات

النمو الاقتصادي أسس ومفاهيم نظريات النمو الاقتصادي

الملاحق

	LNGDP	LNGOV	LNGCF	LNLF
1990	25.24492918	23.20543305	23.74963129	15.68184396
1991	25.23285659	23.2961874	23.55512648	15.72140553
1992	25.25069653	23.38511361	23.38982664	15.75748698
1993	25.22947289	23.38110556	23.2819788	15.79742017
1994	25.22043218	23.42032632	23.39744122	15.83585979
1995	25.25772791	23.46050803	23.34994685	15.86928551
1996	25.29790969	23.49972879	23.13884458	15.90106339
1997	25.30884963	23.51953143	22.93344422	15.92590217
1998	25.35859175	23.54909021	23.33727537	15.95095854
1999	25.39009044	23.5737756	23.21825008	15.97536781
2000	25.42738622	23.57486237	23.26789378	15.9992611
2001	25.45694502	23.604014	23.63385063	16.02452678
2002	25.51143321	23.69670931	23.90038273	16.04847662
2003	25.58095927	23.72970356	23.98593492	16.07145415
2004	25.62306045	23.73704277	24.14781154	16.09422961
2005	25.68038551	23.71778978	24.2904729	16.11661085
2006	25.69724263	23.77819585	24.33726199	16.13752134
2007	25.73067741	23.79512238	24.52651839	16.15747039
2008	25.75439393	23.90925403	24.65135269	16.17638154
2009	25.77026728	23.99060322	24.85710576	16.19517687
2010	25.80563443	24.04692776	24.9244763	16.22013703
2011	25.83422188	24.13996263	24.89433245	16.23988602
2012	25.86765666	24.16757781	25.06350774	16.26069574
2013	25.89527183	24.17554597	25.14498885	16.30068984
2014	25.93256761	24.18648592	25.18263617	16.26521447
2015	25.96889954	24.21701512	25.20724369	16.29025794
2016	26.00039821	24.22993135	25.22242431	16.31520155
2017	26.01331443	24.25754651	25.26556681	16.33835898
2018	26.025243	24.2880286	25.28533591	16.34836329
2019	26.03321117	24.29910775	25.30456461	16.35841462

اختبار جذر الوحدة في السلسلةlnGDP باستخدام اختبارADF وPP

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.658213	0.2597
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/17/21 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.238710	0.089801	-2.658213	0.0133
C	6.014926	2.254700	2.667728	0.0130
@TREND("1990")	0.008197	0.002969	2.760838	0.0104

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		5.118203	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000396
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000790

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 19:30
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.001063	0.000147	7.228602	0.0000

R-squared	0.002585	Mean dependent var	0.027182
Adjusted R-squared	0.002585	S.D. dependent var	0.020290
S.E. of regression	0.020264	Akaike info criterion	-4.926045
Sum squared resid	0.011498	Schwarz criterion	-4.878897
Log likelihood	72.42765	Hannan-Quinn criter.	-4.911279
Durbin-Watson stat	1.077419		

اختبار جذر الوحدة للفروق الاولى في السلسلةlnGDP باستخدام اختبارADF وPP

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.613991	0.0119
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/21 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.608956	0.168500	-3.613991	0.0013
C	0.017686	0.005775	3.062507	0.0051

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.578135	0.0130
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000294
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000270

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 19:34
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.608956	0.168500	-3.613991	0.0013
C	0.017686	0.005775	3.062507	0.0051

R-squared	0.334373	Mean dependent var	0.000716
Adjusted R-squared	0.308772	S.D. dependent var	0.021396
S.E. of regression	0.017789	Akaike info criterion	-5.151752
Sum squared resid	0.008227	Schwarz criterion	-5.056595
Log likelihood	74.12453	Hannan-Quinn criter.	-5.122661
F-statistic	13.06093	Durbin-Watson stat	2.132510
Prob(F-statistic)	0.001268		

اختبار جذر الوحدة في السلسلةlnGOV باستخدام اختبارpp AD F.

Null Hypothesis: LNGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.192509	0.4752
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/17/21 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGOV(-1)	-0.286112	0.130495	-2.192509	0.0383
D(LNGOV(-1))	0.328468	0.188251	1.744837	0.0938
C	6.664614	3.025461	2.202843	0.0375
@TREND("1990")	0.010789	0.005056	2.133892	0.0433

Null Hypothesis: LNGOV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.000453	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001100
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001100

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGOV)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 19:36
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGOV(-1)	0.001582	0.000264	6.000453	0.0000

R-squared	-0.006590	Mean dependent var	0.037713
Adjusted R-squared	-0.006590	S.D. dependent var	0.033649
S.E. of regression	0.033760	Akaike info criterion	-3.905206
Sum squared resid	0.031913	Schwarz criterion	-3.858058

Log likelihood	57.62548	Hannan-Quinn criter.	-3.890440
Durbin-Watson stat	1.507561		

اختبار جذر الوحدة للفروق الأولى في السلسلةlnGOV باستخدام اختبارADF وpp

Null Hypothesis: D(LNGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.355222	0.0020
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 20:29
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGOV(-1))	-0.806834	0.185257	-4.355222	0.0002
C	0.028350	0.009448	3.000632	0.0059

R-squared	0.421811	Mean dependent var	-0.002846
Adjusted R-squared	0.399572	S.D. dependent var	0.042073
S.E. of regression	0.032602	Akaike info criterion	-3.940167
Sum squared resid	0.027634	Schwarz criterion	-3.845010
Log likelihood	57.16234	Hannan-Quinn criter.	-3.911077
F-statistic	18.96796	Durbin-Watson stat	2.070316
Prob(F-statistic)	0.000184		

Null Hypothesis: D(LNGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.332587	0.0021
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000987
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000910

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 19:39
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGOV(-1))	-0.806834	0.185257	-4.355222	0.0002
C	0.028350	0.009448	3.000632	0.0059

R-squared	0.421811	Mean dependent var	-0.002846
Adjusted R-squared	0.399572	S.D. dependent var	0.042073
S.E. of regression	0.032602	Akaike info criterion	-3.940167
Sum squared resid	0.027634	Schwarz criterion	-3.845010
Log likelihood	57.16234	Hannan-Quinn criter.	-3.911077
F-statistic	18.96796	Durbin-Watson stat	2.070316
Prob(F-statistic)	0.000184		

اختبار جذر الوحدة في السلسلةlnGCF باستخدام اختبار PP وAD F

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.748542	0.2274
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGCF)
Method: Least Squares
Date: 06/17/21 Time: 23:15
Sample (adjusted): 1995 2019
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGCF(-1)	-0.373928	0.136046	-2.748542	0.0132
D(LNGCF(-1))	0.125442	0.193375	0.648697	0.5247
D(LNGCF(-2))	0.042265	0.173843	0.243123	0.8107
D(LNGCF(-3))	0.358920	0.166987	2.149390	0.0455
D(LNGCF(-4))	0.343787	0.175979	1.953567	0.0665
C	8.503228	3.055019	2.783364	0.0123
@TREND("1990")	0.035134	0.014683	2.392818	0.0278

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.005241	0.1479
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.016003
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020064

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGCF)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 19:43
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGCF(-1)	-0.258009	0.083975	-3.072439	0.0049
C	5.884632	1.921049	3.063239	0.0050
@TREND("1990")	0.027129	0.007905	3.431832	0.0020

R-squared	0.313289	Mean dependent var	0.053618
Adjusted R-squared	0.260465	S.D. dependent var	0.155358
S.E. of regression	0.133602	Akaike info criterion	-1.090203
Sum squared resid	0.464088	Schwarz criterion	-0.948758
Log likelihood	18.80794	Hannan-Quinn criter.	-1.045904
F-statistic	5.930804	Durbin-Watson stat	1.738310
Prob(F-statistic)	0.007552		

اختبار جذر الوحدة للفروق الاولى في السلسلةlnGCF باستخدام اختبارPP وADF

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.777683	0.0720
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGCF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/21 Time: 23:17

Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGCF(-1))	-0.454136	0.255465	-1.777683	0.0887
D(LNGCF(-1),2)	-0.358625	0.227220	-1.578313	0.1281
D(LNGCF(-2),2)	-0.403075	0.182641	-2.206920	0.0376

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.126663	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023575
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029786

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGCF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGCF(-1))	-0.715911	0.179498	-3.988416	0.0005

R-squared	0.369759	Mean dependent var	0.007633
Adjusted R-squared	0.369759	S.D. dependent var	0.196958
S.E. of regression	0.156360	Akaike info criterion	-0.838244
Sum squared resid	0.660112	Schwarz criterion	-0.790666
Log likelihood	12.73542	Hannan-Quinn criter.	-0.823699
Durbin-Watson stat	2.087952		

اختبار جذر الوحدة في السلسلةlnLF باستخدام اختبارF AD وPP

Null Hypothesis: LNLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.019714	0.0045
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLF)
Method: Least Squares
Date: 06/17/21 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNLF(-1)	-0.052946	0.013172	-4.019714	0.0005
D(LNLF(-1))	-0.356008	0.178951	-1.989416	0.0577
C	0.882772	0.214035	4.124438	0.0004

Null Hypothesis: D(LNLF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.45059	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000117
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.99E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNLF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 19:44
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNLF(-1))	-1.344815	0.187242	-7.182227	0.0000
C	0.048605	0.008394	5.790662	0.0000
@TREND("1990")	-0.001138	0.000313	-3.636543	0.0013

R-squared	0.673595	Mean dependent var	-0.001054
Adjusted R-squared	0.647483	S.D. dependent var	0.019295
S.E. of regression	0.011456	Akaike info criterion	-5.999597
Sum squared resid	0.003281	Schwarz criterion	-5.856861
Log likelihood	86.99436	Hannan-Quinn criter.	-5.955962
F-statistic	25.79601	Durbin-Watson stat	2.157785
Prob(F-statistic)	0.000001		

نتائج تقدير نموذج ARDL

DependentVariable: LNGDP
Method: ARDL

Date: 06/25/21 Time: 08:20
Sample (adjusted): 1991 2019
Includedobservations: 29 afteradjustments
Maximum dependentlags: 1 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNGOV LNLF LNGCF
Fixedregressors: C @TREND

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.679223	0.145687	4.662224	0.0001
LNGOV	-0.070693	0.073668	-0.959618	0.3472
LNLF	0.381500	0.126789	3.008931	0.0063
LNGCF	0.033779	0.022726	1.486351	0.1508
C	2.934380	5.194250	0.564928	0.5776
@TREND	0.001995	0.006429	0.310336	0.7591

R-squared	0.997472	Meandependent var	25.62606
Adjusted R-squared	0.996923	S.D. dependent var	0.284173
S.E. of regression	0.015765	Akaike info criterion	-5.280119
Sumsquaredresid	0.005716	Schwarz criterion	-4.997230
Log likelihood	82.56172	Hannan-Quinn criter.	-5.191522
F-statistic	1815.069	Durbin-Watson stat	1.651757
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

نتيجة الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.221037	Prob. F(2,21)	0.3150
Obs*R-squared	3.021071	Prob. Chi-Square(2)	0.2208

Test Equation:
DependentVariable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/25/21 Time: 08:22
Sample: 1991 2019
Includedobservations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.172513	0.216149	-0.798121	0.4337
LNGOV	-0.060228	0.084957	-0.708920	0.4862
LNLF	-0.037319	0.128559	-0.290290	0.7744
LNGCF	0.027544	0.031444	0.875950	0.3910
C	5.690261	6.739684	0.844292	0.4080
@TREND	0.006225	0.007804	0.797702	0.4340
RESID(-1)	0.376255	0.323619	1.162649	0.2580
RESID(-2)	-0.260755	0.257355	-1.013212	0.3225

R-squared	0.104175	Meandependent var	-1.23E-16
Adjusted R-squared	-0.194434	S.D. dependent var	0.014288
S.E. of regression	0.015615	Akaike info criterion	-5.252198
Sumsquaredresid	0.005120	Schwarz criterion	-4.875013
Log likelihood	84.15687	Hannan-Quinn criter.	-5.134068
F-statistic	0.348868	Durbin-Watson stat	2.096678
Prob(F-statistic)	0.921430		

نتائج ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	0.119967	Prob. F(1,26)	0.7319
Obs*R-squared	0.128602	Prob. Chi-Square(1)	0.7199

Test Equation:
DependentVariable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/25/21 Time: 08:23
Sample (adjusted): 1992 2019
Includedobservations: 28 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000191	6.60E-05	2.886173	0.0077
RESID^2(-1)	0.067194	0.193998	0.346363	0.7319

R-squared	0.004593	Meandependent var	0.000204
Adjusted R-squared	-0.033692	S.D. dependent var	0.000280
S.E. of regression	0.000285	Akaike info criterion	-13.42252
Sumsquaredresid	2.11E-06	Schwarz criterion	-13.32736
Log likelihood	189.9152	Hannan-Quinn criter.	-13.39343
F-statistic	0.119967	Durbin-Watson stat	1.853398
Prob(F-statistic)	0.731857		

نتيجة اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 06/25/21 Time: 08:23
Sample: 1991 2019
Includedobservations: 29
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.882761	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.97	3.74
5%	3.38	4.23
2.5%	3.8	4.68
1%	4.3	5.23

Test Equation:
DependentVariable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/25/21 Time: 08:23
Sample: 1991 2019
Includedobservations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.116268	5.149968	0.022576	0.9822
@TREND	-0.001596	0.006692	-0.238456	0.8136

LNGOV(-1)	-0.048972	0.075648	-0.647365	0.5238
LNLF(-1)	0.454891	0.130546	3.484536	0.0020
LNGCF(-1)	0.023464	0.021890	1.071884	0.2949
LNGDP(-1)	-0.264774	0.157437	-1.681775	0.1061

R-squared	0.514909	Meandependent var	0.027182
Adjusted R-squared	0.409455	S.D. dependent var	0.020290
S.E. of regression	0.015593	Akaike info criterion	-5.302049
Sumsquaredresid	0.005592	Schwarz criterion	-5.019160
Log likelihood	82.87970	Hannan-Quinn criter.	-5.213451
F-statistic	4.882761	Durbin-Watson stat	1.811334
Prob(F-statistic)	0.003443		

اختبار تصحيح الخطأ والاجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: LNGDP
SelectedModel: ARDL(1, 0, 0, 0)
Date: 06/25/21 Time: 08:16
Sample: 1990 2019
Includedobservations: 29

CointegratingForm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGOV)	-0.064693	0.084719	-0.763613	0.4529
D(LNLF)	0.167077	0.233845	0.714477	0.4821
D(LNGCF)	0.020844	0.019789	1.053344	0.3031
C	3.191718	0.773054	4.128712	0.0004
CointEq(-1)	-0.348253	0.085207	-4.087117	0.0005

Cointeq = LNGDP - (-0.2204*LNGOV + 1.1893*LNLF + 0.1053*LNGCF + 0.0062*@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGOV	-0.220380	0.206146	-1.069048	0.2961
LNLF	1.189301	0.745246	1.595851	0.1242
LNGCF	0.105304	0.041502	2.537341	0.0184
@TREND	0.006220	0.017941	0.346669	0.7320

ملخص :

يعتبر الإنفاق الحكومي الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي،حيث تم التعرض من خلال هذه الدراسة إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق ثلاثة فصول: الجانب النظري للنمو الاقتصادي،الجانب النظري للإنفاق الحكومي ،دراسة قياسية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ي إطار نموذج Barro في الجزائر من1990الى2019 باستخدام متغيرات اقتصادية تمثلت في:حجم الإنفاق الحكومي،حجم الناتج المحلي الإجمالي،حجم العمالة و حجم رأس المال الثابت.

بواسطة نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الزمنية المتباطئة ARDL(1.0.0.0)،حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي،والإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى طويل وقصير الأجل.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي،نمو اقتصادي،نموذج ARDL،تأثير ،جزائر.

Abstract:

Government spending is the basic for economic growth ,as this study was exposed to government spending and economic growth in Algeria through three parts :the theoretical aspect of economic growth ,the theoretical aspect of government spending, An econometric study of government spending in Algerai from 1990 to 2019 using economic variables represented in :government spending , gross domestic product, employment and fixed capital.

Using Autoregressive Distributed Lag ARDL(1.0.0.0), The study concluded that there is an equilibrium relationship between public spending and economic growth, although public spending negatively affects econnomic growth in the long and short term .

Keys words :Public Spending, Economic Growth , ARDL Model, Effect, Algeria.